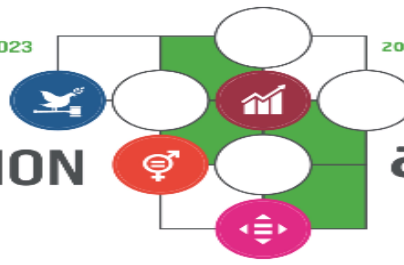




ARAB
COMPETITION
FORUM



منتدى
المنافسة
العربي



منتدى المنافسة العربي الرابع، المملكة العربية السعودية

23-24 أيار/مايو 2023

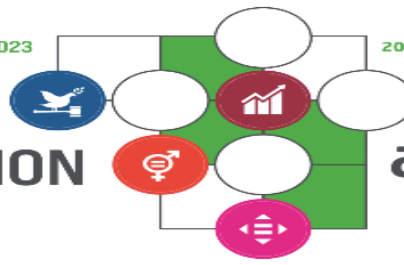
فندق كراون بلازا RDC، المملكة العربية السعودية

جدول المحتويات

الخلفية	2.....
مواضيع النقاش	2.....
1) الكلمات الافتتاحية والملاحظات	2.....
2) الجلسة الخاصة: الشباب العربي في المنافسة	4.....
3) الجلسة الأولى: تعزيز فعالية سلطات المنافسة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً	5.....
4) الجلسة الثانية: استغلال الموقع المهيمن في الأسواق الرقمية	9.....
5) الجلسة الثالثة: مراقبة عمليات الدمج العابرة للحدود	15.....
6) الجلسة الرابعة: أفضل الممارسات في تخطيط وإجراء دراسات السوق	19.....
7) الجلسة الختامية: المضي قدماً في تعزيز المنافسة في المنطقة العربية	22.....
جدول الاعمال	23.....
المرفق (التغطية الإعلامية)	28.....



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



١. خلفية

اليوم الثلاثاء الموافق 23 مايو 2023، انطلق منتدى المنافسة العربي الرابع في الرياض، المملكة العربية السعودية. تم تنظيم المنتدى من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع الهيئة العامة للمنافسة في المملكة العربية السعودية (GAC) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

بحضور ورعاية معالي الدكتور أحمد بن عبد الكريم الخليفي، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة، المملكة العربية السعودية، افتتح منتدى المنافسة العربي الرابع في فندق كراون بلازا RDC والذي امتد على مدة يومين. وبالإضافة إلى معالي الدكتور الخليفي، ضم المنتدى كل من معالي الدكتورة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية للإسكوا، وسعادة الدكتور عبد العزيز بن عبدالله الزوم، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للمنافسة، المملكة العربية السعودية.

بالإضافة إلى ذلك، شاهدة الكلمات الافتتاحية للمنتدى المشاركة الافتراضية لكل من الدكتورة ربيكا غرينسبان، الامينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، والدكتور كارمين دي نوبا مدير الشؤون المالية والشركات، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

يهدف منتدى المنافسة العربي الرابع إلى تحقيق تأثير كبير على النمو الاقتصادي والحوكمة في المنطقة العربية. ويسعى إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين سلطات المنافسة في الدول العربية، وتأثير صياغة وتنفيذ سياسات المنافسة في المنطقة العربية استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية، وجمع التوصيات العملية للمبادرات المستقبلية المتعلقة بتعزيز سياسات المنافسة وتنفيذها في المنطقة العربية.

شهد المنتدى مشاركة ممثلين من سلطات المنافسة العربية والدولية، بالإضافة إلى خبراء وأكاديميين ووطنيين ودوليين، الذين شاركوا في المنتدى سواءً حضورياً وافتراضياً. بلغ عدد الحضور في المنتدى 122 فرد، في حين انضم 664 مشارك إضافي عبر الإنترنت.

٢. مواضيع النقاش

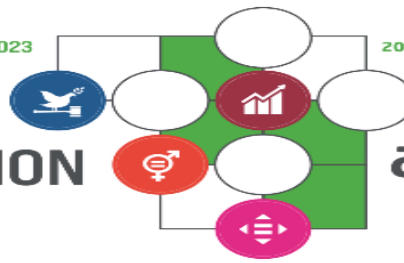
*ملاحظة: جميع العروض لمنتدى المنافسة العربي الرابع موجودة على: [موقع المنتدى](#)

1) الكلمات الافتتاحية والملاحظات

استهل الدكتور أحمد الخليفي خطابه بكلمات ترحيبية لرؤساء أجهزة المنافسة العربية والخبراء والضيوف المشاركين في المنتدى، معبراً عن سعادة المملكة العربية السعودية باستضافة هكذا منتدى. حيث أشار أن المنتدى سوف يبحث لمدة يومين التوجهات الجديدة وفرص النجاح والتحديات التي تواجه انفاذ نظام وسياسات المنافسة في المنطقة العربية ودول العالم على أثر التحديات التي افرزتها أزمات كوفيد 19. و شدد الدكتور الخليفي على أهمية المنتدى كونه فرصة لتبادل وجهات النظر بخصوص أفضل المعايير والممارسات الدولية والسياسات العامة التي انتهجتها الدول للتعامل مع الوضع الراهن والتحديات التي اعقبت انفاذ النظام ومكافحة الممارسات الاحتكارية و وضع السياسات اللازمة لتحقيق رفاهية المستهلك والنمو المستدام. وأشار أيضاً أن المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030 عملت على وضع خطة وطنية طموحة للإصلاح الاقتصادي وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وخلق بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والدولية. شدد الدكتور أحمد الخليفي في كلمته إلى الدور المفصلي لسياسات المنافسة في تحفيز الكفاءة والقدرة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأشار إلى أن الهيئة العامة للمنافسة عملت منذ انشائها في عام 2018 على وضع استراتيجية طموحة لإنفاذ نظام المنافسة ولانحته التنفيذية وتبني السياسات العامة الهادفة لدعم الأنشطة الاقتصادية في المملكة وتعزيز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. وركز على أن استراتيجية الهيئة تضمنت أربع محاور أساسية تركز على دعم بيئة تنافسية محفزة تراعي تحسين الأنظمة والسياسات ورفع مستوى الوعي في ثقافة المنافسة وتحقيق منافسة عادلة وتبني التعاون الفعال مع الشركاء المحليين والدوليين ورفع كفاءة العمليات التشغيلية والتحول الرقمي لتسهيل رحلة العمل بهدف وضع المملكة على خارطة الريادة بين أجهزة المنافسة العالمية.



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



أنهى الدكتور الخليفي خطابه بالإشارة إلى أهمية مشاركة الخبراء في مناقشة مواضيع ذات أهمية بالغة للمنطقة العربية وتبادل التجارب الدولية للوصول إلى أفضل النتائج والتوصيات للنهوض بمستوى المنافسة في المنطقة.

ومن ثم تم مشاركة عرض مرئي قصير يلخص أبرز محطات الهيئة العامة للمنافسة في المملكة العربية السعودية.

اما الكلمة التالية كانت للدكتورة رولا دشتي، في بداية خطابه، قدمت كلمات الشكر والترحيب. أشارت إلى أن هذا المنتدى، الذي أطلقته الإسكوا بالتعاون مع الأونكتاد ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، في عام 2020 يعتبر منصة لتبادل المعرفة والتعاون والتنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وعبرت عن شكرها الخاص للهيئة العامة للمنافسة في المملكة على حسن الضيافة. وأشارت الدكتورة دشتي إلى أن تقرير الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية لعام 2023 يشير إلى تحسن وتقدم في المنطقة على مدى السنوات الثلاث الماضية، حيث ارتفع مجموع النقاط الإجمالي للمنافسة من 7/3.6 في عام 2020 إلى 7/4.3 في عام 2023 نتيجة تعديل قوانين المنافسة في عدة دول عربية مع التركيز على تنفيذها. ومع ذلك، أشارت إلى أن المنطقة لا تزال تواجه عقبات مثل هياكل السوق غير الفاعلة وتصحيح أنظمة الحوكمة وإصلاح القوانين وتحسين أساليب التنفيذ. وأكدت أيضًا أن الاجتماع اليوم ليس مجرد مناقشة سياسات المنافسة، بل هو فرصة لإطلاق الحوار حول المستقبل وتحديد نوع المشهد الاقتصادي الذي يجب صياغته للأجيال القادمة. وأبرزت التحول الاقتصادي الذي شهدته المنطقة العربية، مشيرة إلى أن اقتصادات المنطقة أصبحت أكثر تنوعًا وتطورًا، وأن الأسواق أصبحت أكثر تكاملًا فيما بينها. وأضافت أن السياسات التنافسية في المنطقة العربية لم تواكب دائمًا هذا التغيير. وشددت الدكتورة دشتي على أهمية تطبيق وتعزيز السياسات التنافسية في المنطقة العربية، لكي لا تكون مجرد وثائق على رفوف المكاتب، بل يجب استخدامها كأدوات ديناميكية تمكن رواد الأعمال وتحمي المستهلكين وتعزز النمو الاقتصادي. ثم ألقت الضوء على النهج الذي يجب اعتماده لتحسين نظام المنافسة في المنطقة، مشيرة إلى ثلاثة مستويات: تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية. تدعيم الآليات التنفيذية وتمكين الهيئات التنظيمية في المنطقة العربية وتوفير الموارد والاستقلالية لتلك الهيئات. تشجيع ثقافة المنافسة في المنطقة العربية.

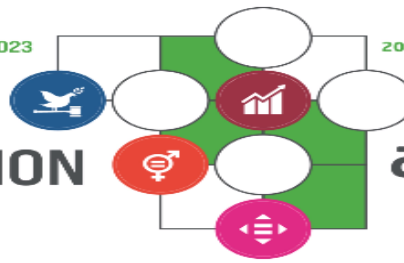
في ختام كلمتها، أعربت الدكتورة رولا دشتي عن حماسها الشديد لجلسة الشباب العربي للمنافسة، مشيرة إلى أهمية مشاركة الشباب في مسابقات ومنتديات من هذا النوع. أكدت أيضًا أن سياسات المنافسة تهدف إلى تأكيد أن النجاح يتحقق بالجدارة وليس بالهيمنة والاحتكار، وأكدت على أن طريق النجاح لن يكون سهلاً وسيكون مليئاً بالتحديات التي يجب التصدي لها من أجل المضي قدماً وتعزيز العدالة والازدهار الاقتصادي والاجتماعي. أشارت أيضًا إلى أن المنتدى سيعمل على إنتاج أفكار وتوصيات تساهم في تحقيق هذه الأهداف.

و ثم ألقت الدكتورة ريبكا غرينسبان الخطاب الثالث، حيث بدأت بكلمة شكر للدكتور أحمد الخليفي وللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وألقت الضوء على العمل المهم الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في التصدي للتحديات الناشئة في مجالات السياسات الحيوية، ولا سيما النمو السريع للاقتصاد الرقمي وتأثيره على التجارة الدولية والتنمية وسياسات المنافسة. وأكدت الدكتورة غرينسبان على نتائج بحث الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي كشفت أن مبيعات التجارة الإلكترونية العالمية بلغت 26.7 مليار دولار في عام 2020، مما يشير إلى زيادة بنسبة 40% منذ عام 2015. وأكدت على ضرورة معالجة المخاوف في الأسواق الرقمية التي تتركز بشدة في ست شركات رئيسية هي: Apple و Microsoft و Amazon و Google و Facebook و Alibaba. وتشكل هذه التركزات صعوبات كبيرة أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل التحديات المتفاقمة التي نجمت عن جائحة كوفيد-19. ونظرًا لأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 90% من الشركات العالمية وتوظف ما يقرب من 70% من القوى العاملة العالمية، فقد تعاون مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) لإطلاق مبادرات لدعم عمليات التعافي الخاصة بها. وأبرزت الدكتورة غرينسبان أيضًا أن الاستدامة أصبحت عنصرًا حيويًا في قوانين وسياسات المنافسة. ووفقًا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تعتمد سلطات المنافسة حول العالم تدريجيًا على الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة في سياساتها. وأكدت أن قوانين وسياسات المنافسة يجب أن تلعب دورًا هامًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى التحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية مثل قلة المعرفة التقنية والقدرات المؤسسية ونقص الموارد. وفي ختام كلمتها، أكدت الدكتورة ريبكا غرينسبان على أهمية التعاون في تعزيز سياسات المنافسة والارتباط الوثيق بين المنافسة والتعاون.

اما الكلمة الأخيرة كانت للدكتور كارمين دي نويبا، حيث بدأ بكلمات الترحيب. وأكد على الدور الحيوي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تعزيز المنافسة ودعم الجهود المبذولة لتعزيز إطار المنافسة في المنطقة العربية، من خلال الشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمشاريع الثنائية. ثم قدم نظرة عامة على التطورات التي تم تحقيقها في



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



قوانين المنافسة في مصر والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية، لبنان والأردن. وحدد ثلاثة أولويات رئيسية للمجتمع المتعلق بالمنافسة لتعزيز النمو الاقتصادي والتعافي: أولاً، هناك حاجة لمواصلة تعزيز إطار المنافسة، حيث تشير الأدلة إلى أن المنافسة تعزز الابتكار والإنتاجية. يعد تطوير أطر المنافسة الفعالة أمراً حاسماً لتعزيز النمو الاقتصادي والمستويات المعيشية الأفضل. قدم الدكتور دي نوبيا مثلاً عن تعاون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع السلطة اليونانية للمنافسة في إجراء ثلاثة مشاريع تقييم للمنافسة في عام 2013 و 2014 و 2016، والتي أسفرت عن أكثر من 700 توصية. إذا تم تنفيذ جميع التوصيات، فسيحقق ذلك فوائد اقتصادية تصل إلى حوالي 5.2 مليار يورو، أي ما يعادل نسبة 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ثانياً، شدد على أهمية السعي لتحقيق التناغم والتوافق بين إصلاحات المنافسة والاستثمار والتجارة. أكد الدكتور دي نوبيا أن التأثير المشترك لهذه الإصلاحات المتناسقة سيكون أكبر من مجموع تأثيراتها الفردية. ثالثاً، شجع على مواصلة التكامل الإقليمي، حيث أشار إلى أهمية منتدى المنافسة العربي المشترك وشبكة المنافسة العربية كمبادرات مهمة لتسهيل تبادل المعرفة وأفضل الممارسات.

في الختام، أكد الدكتور كارمين دي نوبيا على أهمية التعاون والتكامل الإقليمي في تعزيز توحيد معايير المنافسة، مما يساهم في خلق بيئة تنافسية أكثر ويقلل من تكاليف الامتثال للشركات. وشجع على الاستفادة من مناقشات المنتدى وجدول أعماله لمواصلة تعزيز إطار المنافسة وضمان تنسيق السياسات بين المنافسة والتجارة والاستثمار.

ومن ثم تم مشاركة عرض مرئي قصير عن المنتدى.

تضمن المنتدى سلسلة من الجلسات النقاشية حول تعزيز فعالية هيئات المنافسة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، إساءة استغلال المركز المهيمن في الأسواق الرقمية، مراقبة عمليات الدمج عبر الحدود، وأفضل الممارسات في تخطيط دراسات السوق وإجرائها. بالإضافة الجلسة الخاصة التي تخص الشباب العربي في المنافسة.

(2) الجلسة الخاصة: الشباب العربي في المنافسة

نظمت هذه الجلسة من قبل الإسكوا والهيئة العامة للمنافسة في المملكة العربية السعودية.

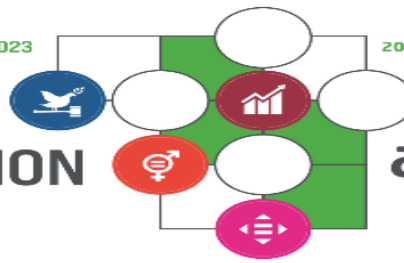
تهدف هذه الجلسة إلى تعزيز مهارات البحث والتحليل لدى الطلاب وتعزيز ثقافة المنافسة بين الشباب. تم خلال هذه الجلسة الإعلان عن الفائزين في مسابقة التحدي الطلابي السنوية وتقديم عرض عن أوراقيهم. شارك 30 طالباً وطالبة في التحدي، وتم اختيار 11 طالباً (3 أوراقي) فائزاً بناءً على تقييم قامت به لجنة تحكيم تتكون من 5 خبراء.

قدمت العرض الأول **الطالبة سايبة العليوي** مثلاً فريقها من جامعة الملك سعود، بعنوان الرقابة على عمليات الاستحواذ بالشركات الناشئة وأثرها على المنافسة. وما يشكله بسط سلطة الهيئة العامة للمنافسة من جعل عمليات الاستحواذ على الشركات أكثر فعالية ويمنع خلق أوضاع احتكارية. وأشارت الطالبة سايبة أنهم كفريق تطرقوا إلى حالة استحواذ شركة delivery Hero على hunger station ، وثم سلطت الضوء على الآثار الناتجة عن هذه العملية: أولاً، زيادة الحصة السوقية للشركة المستحوذ عليها بنسبة 65%. ثانياً، خلق وضع مهيمن لشركة delivery hero. ثالثاً، ارتفاع العمولات التي تفرضها على المطاعم بنسبة 23% مما ينعكس سلباً على المستهلك النهائي. وختمت الطالبة سايبة بالتوصيات الآتية: أولاً، تشريع قواعد تشتمل على أحكام خاصة في الرقابة على صفقات الاستحواذ التي تتم عن الشركات الناشئة. ثانياً، تأهيل كوادر فنية متخصصة في المجال الرقمي. ثالثاً، نشر الدراسات المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي التي تصدرها الهيئة العامة للمنافسة.

ومن ثم قدمت العرض الثاني **الطالبة رغد الزهراني** ممثلة فريقها من جامعة الأميرة نورة، وهو عن دراسة تحليلية لاستحواذ شركة Aramco السعودية على 70% من أسهم شركة SABIC. بدأت عرضها بتعريف عمليات الدمج والاستحواذ وتأثيرها على السوق الاقتصادي. وثم ناقشت سبب اختيار هذه الحالة. وعرضت الطالبة رغد بعض إيجابيات الاندماج والاستحواذ، كزيادة القدرة التنافسية، وزيادة وتحسين المنتجات، أما السلبيات فهي ظهور تكتلات اقتصادية وشركات احتكارية كبرى تهيمن على الأسواق وتتحكم بها، مما يضعف المنافسة. وشددت أيضاً على أهمية المنافسة في الأسواق وفي تنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ. وثم حلت عمليات استحواذ شركة Aramco السعودية على 70% من أسهم شركة SABIC ، مشيرة إلى الآثار الناتجة عن هذه العملية. وختمت الطالبة رغد ببعض



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



التوصيات ومنها: ضرورة العمل على منصة حكومية تابعة لموقع الهيئة العامة للمنافسة تجمع الأبحاث والدراسات المتعلقة بعمليات الاندماج والاستحواذ في السوق السعودي .

وقدمت العرض الثالث والأخير **الطالبة رغد الحربي** من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وبدأت عرضها بمقدمة عامة عن توسع الشركات من خلال حالات الاندماج والاستحواذ. وناقشت ورقتها البحثية التي تركز على أثار أقوى صفقة اندماج تاريخية ودور هيئات المنافسة في ازدياد هذه العمليات مركزة على بعض أهداف الدراسة منها تحليل الأسباب التي تؤدي إلى فشل صفقات الاندماج والاستحواذ. وثم ناقشت مشاكل الدراسة، حيث اشارت أن صفقة اندماج AOL Time Warner انتهت بكارثة لعدة أسباب: أولاً، عدم دراسة سوق القطاع بشكل جيد. ثانياً، دفع مبالغ كبيرة. ثالثاً، الافتقار للنظرة الاستراتيجية المستقبلية. وقد أثرت صفقة اندماج AOL Time Warner على كل من الشركات المنافسة لها في المجال وعلى المستهلكين. وايضاً، أدى التركيز الكبير في سوق خدمات الإنترنت وقوة الاحتكار على المحتوى إلى نقص التنوع في جودة الخدمة والسعر على المستهلكين. وختمت الطالبة رغد ببعض التوصيات لحماية المنافسة وضمان تنفيذ السياسات بشكل فعال من قبل هيئات المنافسة: أولاً، وضع شروط صارمة لهذه الصفقات. ثانياً، إنشاء منصة تنقيفية تابعة لهيئة المنافسة. ثالثاً، تحديث سياسات المنافسة بشكل يتناسب مع السوق. رابعاً، الاهتمام ببناء قدرات العاملين البشرية. واخيراً، إجراء جلسات استرشادية تفيد بأن هيئات المنافسة تحفز الشركات المستهدفة وتهيئها للدخول في بيئة أعمال مشروعة .

وفي نهاية الجلسة، كرم معالي الدكتور أحمد بن عبد الكريم الخليلي، ومعالي الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الزوم، ومعالي الدكتورة رولا دشتي الفائزين بتحدي المنافسة الطلابي. وكان في المركز الأول فريق جامعة الملك سعود المؤلف من: الطالبة سايبة العليوي، الطالب عبدالله الخراز، الطالبة مريم السبيعي، الطالبة نورة بخيتان، والطالبة وجدان الحربي. أما في المركز الثاني فكان فريق جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن المؤلف من: الطالبة ايلان صنيع، الطالبة بدور العسيري، الطالبة رغد الزهراني، الطالبة ريما بكري، الطالبة وتين الزهراني. وفي المركز الثالث فكان فريق جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المؤلف من الطالبة رغد الحربي.

وفي النهاية تم أخذ صورة جماعية مع الطلاب الفائزين.

(3) الجلسة الأولى: تعزيز فعالية سلطات المنافسة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً

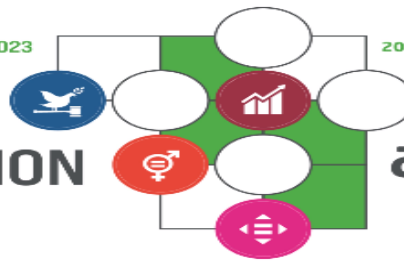
ترأس الجلسة الأولى معالي الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الزوم، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للمنافسة، المملكة العربية السعودية. وناقشت هذه الجلسة التحديات التي تواجه عمل سلطات المنافسة التي لا تزال في بداية أنشطتها، لا سيما تلك الموجودة في البلدان النامية والأقل نمواً، واقتراح آليات لمواجهة هذه التحديات. كما طرح الخبراء في المناقشة وجهات نظر وأمثلة دولية، إقليمية، ووطنية.

افتتح الجلسة السيد فريدريك جيني، رئيس لجنة المنافسة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أستاذ في ESSEC Paris Business School، بدأ مداخلته بالإشارة إلى أن فاعلية أجهزة المنافسة لا تقتصر على البلدان النامية وإنما تنطبق أيضاً على البلدان المتقدمة، حيث تواجه الهيئات الناشئة في مجال المنافسة تحديات في بناء سمعتها وتعزيز فهم الفوائد المترتبة عن المنافسة. ذكر السيد جيني استطلاعاً أجري في فنلندا، حيث كان مدير الهيئة الفنلندية للمنافسة محترماً بشكل كبير، ولكن الجمهور لم يدرك أهمية المنافسة. وهذا يسلط الضوء على الانفصال بين سمعة الفرد وسمعة المؤسسة، مما يؤكد ضرورة بناء الثقة والفهم لمفهوم المنافسة. وقد حدد عدة تحديات تواجه سلطات المنافسة في البلدان النامية: عدم فهم أهداف المنافسة، مع الارتباك بين الانتهاكات التعاقدية، حماية المستهلك، المنافسة العادلة والممارسات المناهضة للمنافسة . عدم وجود خبرة، وتحيز ثقافي ضد المنافسة في المجتمع التجاري والموظفين العاملين. صغر حجم العديد من الولايات القضائية يشكل تحدياً، حيث يكون هناك مجتمع تجاري محدود وصلة وثيقة بين المجتمع التجاري وأجهزة الدولة . كما أن وجود المؤسسات المملوكة من الدولة التي قد تستثنى من قانون المنافسة، والهيئات الناشئة في مجال المنافسة التي تواجه قيوداً في الموارد، سواء من حيث الموارد المالية أو المهارات التقنية.

اقترح السيد جيني عدة تحركات "لا تسبب ندم" للتعامل مع هذه التحديات كما يلي: من الضروري لهيئات المنافسة أن تضع أهداف قانون المنافسة في الاعتبار وتفهم الأهداف المختلفة عند صدور القانون . ضرورة تحديد الأولويات بوضوح نظراً للموارد المحدودة، ويجب أن



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



تتم تلك الأولويات بشكل علني . الشفافية هي جانب آخر مهم، حيث يساعد نشر بيانات السياسات والآراء والقرارات والإرشادات والتقارير السنوية في فهم العمل ويساهم في تجنب الشبهات بشأن الفساد أو المحاباة . الاستثمار في وظيفة الاستخبارات، يمكن الهيئات المنافسة من جمع المعلومات حول الممارسات المنافسة غير العادلة والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى والتواصل مع الأعمال التجارية والمجالات المهنية . تطوير المهارات القانونية والاقتصادية لأعضاء الفريق من خلال برامج المساعدة الفنية أمر ضروري، وكذلك الاحتفاظ بالموظفين المدربين عن طريق بناء سمعة هيئة مهمة وملزمة ونزيهة . التعاون مع صانعي السياسات الآخرين ضروري لضمان التنسيق مع سياسات الصناعة وسياسات التجارة وسياسات المشتريات العامة وسياسات المستهلك . إنشاء بيئة تدعم المنافسة وتشمل أصحاب المصلحة مثل الأكاديميين والصحافة والقضاة والمنظمات غير الحكومية يساعد في نشر الفهم وتوفير معلومات مفيدة لهيئة المنافسة.

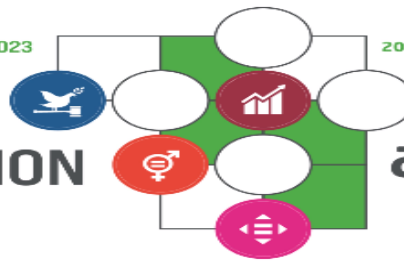
ختم السيد جيني مداخلته بالإشارة إلى أهمية دراسات السوق واستقلالية هيئات المنافسة كمفهوم حاسم لتطبيق القانون بشكل محايد، ومعالجة ممارسات المنافسة غير العادلة للمؤسسات الحكومية، وتعزيز التعاون الدولي، خاصة في الأسواق الرقمية.

اما المدخلة التالية كانت للسيدة ناتالي خالد، منسقة مشروع المنافسة وحماية المستهلك، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا، حيث تناولت في مداخلتها أهمية تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر والمنافسة العادلة والفعالة في الدول العربية، وخاصة الدول النامية والاقبل نمواً. وأشارت إلى أن المنافسة تسهم في زيادة الدخل الحقيقي بمعدل 1.2٪، وتقليل معدلات الفقر بنسبة 1.8٪، وزيادة معدلات النمو بالنتائج الاجمالي بنسبة 3٪، مما يساهم في تنمية الاقتصادات في تلك الدول. كما أشارت إلى أهمية دراسة الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في المنطقة العربية وتحليلها، وذلك من خلال الدراسة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في عام 2020، والتي شملت العديد من القوانين المهمة مثل قانون المنافسة وحماية المستهلك والاستثمار الأجنبي المباشر وقانون مكافحة الفساد. وتم تقسيم المنطقة العربية إلى مناطق فرعية مثل الخليج العربي، الدول الأقل نمواً، مناطق ذوي الدخل المتوسط، و المناطق التي تمر بالنزاعات. وأشارت إلى تطور وتقدم قوانين المنافسة في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من 2020 إلى 2022، من مرتبة متطور إلى مرتبة قوي، حيث تم اعتماد العديد من قوانين المنافسة وبدء تنفيذها. وبالنسبة للدول المتوسطة الدخل أو النامية، شهدت النتائج تطوراً من المستوى المعتدل إلى متطور نتيجة اعتماد العديد من قوانين المنافسة. أما بالنسبة للدول الأقل نمواً، فلم نلاحظ أي تطور في قانون المنافسة، حيث يُعتبر التصنيف الحالي بدائياً، ويرجع ذلك إلى عدم اعتماد أي تشريعات أو تعديلات بهذا الصدد. وأعطت السيدة ناتالي أمثلة مثل الصومال التي لا توجد فيها قوانين المنافسة، وموريتانيا التي تعتمد على القانون التجاري. وختمت مداخلتها بتقديم بعض التوصيات التي يجب تطبيقها في الدول النامية والاقبل نمواً، مثل الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في المنطقة العربية، ووضع تشريعات تكفل استقلالية هيئات المنافسة من الناحية المالية والإدارية، واعتماد مبادئ الحياد التنافسي، ومواءمة تشريعات المنافسة مع الاتفاقيات التجارية ومنح الفرصة لهيئات المنافسة للتعبير عن آرائها والمساهمة في وضع تشريعات المنافسة، وتوقيع مذكرات تفاهم وإنشاء شبكة لتعزيز موارد هيئات النمو المحدود من خلال تقديم الدعم المالي وتبادل الخبرات والتدريب. وأبرزت العمل الذي تقوم به الإسكوا لمساعدة هذه الدول من خلال منصات إقليمية مثل المنتدى وبوابة التشريعات العربية وتقرير بيئة الأعمال في المنطقة العربية.

اما المتحدث التالي فكان السيد ويلارد مويмба، الرئيس والمدير التنفيذي للجنة المنافسة، الكوميسا، بدأ السيد مويмба بمناقشة حالة قوانين وسياسات المنافسة في دول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA) وأكد على ضرورة التركيز على المنطقة العربية. وشارك معلومات حول تنفيذ قوانين المنافسة في بعض الدول المحددة. فيما يتعلق بجيبوتي، أوضح السيد مويмба أنه على الرغم من وجود قانون المنافسة فيها، إلا أنهم ليس لديهم سلطة منافسة بعد. ومع ذلك، فإن اللجنة التنافسية للكوميسا تقدم حالياً المساعدة لجيبوتي في مراجعة سياسات المنافسة والمستهلك. فيما يتعلق بالسودان، لفت السيد مويмба الانتباه إلى أن وجود مجلس منافسة في السودان، وقد تعاونت لجنة المنافسة في الكوميسا بشكل وثيق معهم لتعزيز قدراتهم. في حالة جزر القمر، أوضح السيد مويмба أن لديهم مجلس منافسة يعمل بشكل جيد، بفضل المساعدة التي قدمتها اللجنة التنافسية في الكوميسا. بالنسبة للصومال، ذكر السيد مويмба أنه لم يحدث تقدم كبير في تنفيذ قانون المنافسة، ولكنهم أعربوا عن رغبتهم في التعاون عندما تسمح الظروف. أشار السيد مويмба أيضاً إلى الجهود المبذولة لإنشاء هيئة منافسة فعالة في ليبيا، حيث تمت محاولات سابقة في هذا الصدد، ويخططون لاستئناف تلك الجهود قريباً. أكد السيد مويмба على أهمية التعاون بين هيئات المنافسة وأبرز دور لجنة المنافسة في الكوميسا كهيئة إقليمية تتعامل مع المسائل التي تؤثر على دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء. وشرح أن التعاون وحده غير كافٍ وأنه



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



يحتاج إلى إطار ملزم. ذكر السيد مويما أربعة مجالات رئيسية حيث قدمت الكوميسا مساهمات كبيرة: المناصرة والتوعية، والتعاون، والتعديلات التشريعية، وبناء القدرات. علاوة على ذلك، أبرز السيد مويما أهمية تبادل الموظفين وبرامج التدريب، حيث يتم إرفاق موظفين من هيئات المنافسة المتطورة إلى هيئة حديثة التأسيس لتعزيز بناء القدرات ونقل المعرفة. وقدم مثلاً عن المسؤولين من هيئة المنافسة المصرية الذين يتم تمرّكهم في اللجنة التنافسية للكوميسا، مما يتيح لهم اكتساب الخبرة العملية وتعزيز الفهم المشترك لتنفيذ قوانين المنافسة. وفي الختام، عبّر السيد مويما عن تفاؤله بالتعاون مع الاسكوا ومنتدى المنافسة العربي والشبكة العربية لتعزيز تنفيذ قوانين المنافسة في المنطقة، بالنظر إلى العضوية المشتركة والمصالح المشتركة بين الكوميسا والاسكوا والشبكة العربية.

ومن ثم تحدث السيد محمود ممتاز، رئيس جهاز حماية المنافسة المصري، ورئيس شبكة المنافسة العربية، وأشار أن جهاز حماية المنافسة المصري وضع استراتيجية رئيسية من عام 2021 إلى 2025 وهي تتألف من 4 أهداف: الانفاذ الفعال لقوانين المنافسة. الحد من التشريعات والقرارات المقيدة للمنافسة التي تصدر من الدولة. إرساء ثقافة المنافسة. رفع الكفاءة المؤسسية لجهاز حماية المنافسة لمواكبة الأهداف الثلاثة.

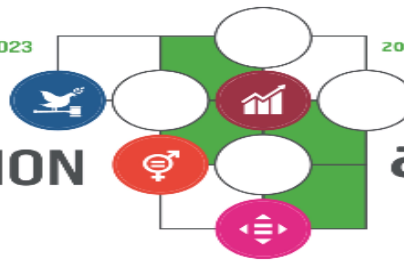
و أشار أيضاً إلى وجود 5 شركاء رئيسيين يجب التركيز معهم لإرساء ثقافة المنافسة: المجتمع الأكاديمي، القضاء، الإعلام، الحكومة و أجهزتها. وشدد الدكتور ممتاز على مبدأ الحياد التنافسي في تطبيق المساواة على كافة العاملين في السوق. و بهدف تطبيق الحياد التنافسي، قام الجهاز انطلاقاً من رؤية مصر 2030، بإنشاء اللجنة العليا للحياد التنافسي برئاسة رئيس الوزراء وعضوية أغلب وزراء المجموعة الاقتصادية، حيث لعب الجهاز دور تلقي شكاوي المستثمرين في حال كان هناك قرار حكومي أو تشريع يحد من دخول الشركات إلى السوق، وفي هذه الحالة يقوم الجهاز بدراسات الشكاوي ورفعها إلى اللجنة العليا التي من سلطاتها اتخاذ إجراءات مباشرة. أشار أيضاً أن جهاز حماية المنافسة المصري عمم إرشادات خاصة بالمنافسة على كافة الهيئات والوزارات كي تطلع عليها وتأخذ بعين تأثير الاعتبار القرارات و التعاميم الصادرة على المنافسة. و اضاف السيد ممتاز أيضاً أن الجهاز يعمل حالياً على مؤشر لقياس الحياد التنافسي. كل هذه الخطوات التي يطبقها الجهاز سوف تضمن مبدأ المساواة و العدالة في الأسواق، و تفتح الباب أمام استثمارات جديدة. اختتم السيد ممتاز مداخلته بالإشارة إلى نموذج المحاكات الخاص بشبكة المنافسة العربية، حيث شارك فيه 40 ممثلاً عن الدول العربية، وتم تسجيل حوالي 1400 طالب من جميع أنحاء الدول العربية، مما يدل على رغبة الطلاب في التعلم وزيادة وعيهم بقضايا المنافسة. و من أهم أهداف نموذج المحاكات هو تحقيق ال Spillover effect على المجتمع بأكمله.

اختتم الجلسة السيد باباتوندي إيروكير، نائب الرئيس التنفيذي للجنة الفيدرالية للمنافسة وحماية المستهلك، نيجيريا، حيث أوضح أن نيجيريا قد أقرت مؤخرًا قانونًا شاملاً للمنافسة لتنظيم قطاعاتها المختلفة. قبل عام 2019، لم يكن هناك تشريع خاص بالمنافسة في البلاد. وقد جسد إقرار قانون المنافسة وحماية المستهلك الاتحادي في نهاية عام 2018 إنشاء هيئة منظمة للمنافسة في نيجيريا. ونظرًا لحجم الاقتصاد النيجيري وأهميته، فإن فهم دور المنافسة وصياغة سياسة منافسة فعالة أمر حاسم. وشدد السيد إيروكير على الدور الذي تلعبه سياسة المنافسة في تسهيل نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تعد حاسمة للرخاء المشترك في نيجيريا. ثم أشار إلى الاستراتيجية المعتمدة حيث أن مشاركة أصحاب المصلحة والترويج والتعليم هي مكونات حاسمة من استراتيجية تعزيز المنافسة في اقتصاد تهيمن عليه الأعمال غير الرسمية والتنظيم المبتدئ للمنافسة. وذكر أن سعة التنمية كانت ضرورية، ليس فقط في فهم الاقتصاد ومبادئ المنافسة، ولكن أيضاً في فهم التقاطع بين المنافسة والضرورات الدستورية للرخاء المشترك. وكان التعاون مع الجهات الصناعية والجهات التنظيمية الأخرى أمراً حاسماً للتنفيذ الفعال. وبالإضافة إلى ذلك، استخدام التكنولوجيا، حيث قامت نيجيريا بتنفيذ نظام كامل لتقديم طلبات الاندماج والاستحواذ بواسطة الوسائل الرقمية واعتماد قوانين وتشريعات لجنة من مؤسسات ذات خبرة. وسلط الضوء على الإجراءات التنفيذية التي اتخذتها هيئة المنافسة في نيجيريا، بما في ذلك التحقيقات في الكارتلات وعمليات السوق. ثم أشار إلى أولويات هيئة المنافسة مثل منع الاستحواذات القاتلة، ومعالجة قضايا المنافسة في الأسواق الرقمية، وتكوين التحالفات الإقليمية لتعزيز مبادئ المنافسة في غرب أفريقيا. ثم شارك بعض الدروس المستفادة في نيجيريا من تجارب الولايات الأخرى، مع التسليم بأهمية النهج المحلي والمتوازن تجاه سياسة المنافسة، حيث يجب أخذ العوامل الثقافية والسوقية الخاصة في الاعتبار، مثل وجود رابطات تجارية تمارس سلوكاً مناهضاً للمنافسة. واختتم السيد باباتوندي إيروكير مداخلته بتسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يلعبه التعاون في إقامة نظام فعال وديناميكي للمنافسة.

الأسئلة والاجوبة



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



السؤال الأول: جميل زايد، مدير المنافسة في المملكة الأردنية الهاشمية: هناك استثناءات في العديد من قوانين المنافسة العربية لشركة القطاع العام والمؤسسات المملوكة للدولة، كيف يمكن الدمج بين فكرة الحياد التنافسي وهذه الاستثناءات، و هل يجب أن تعمل هيئة المنافسة على تعديل قوانين المنافسة من الأساس لإزالة هذه الاستثناءات؟

محمود ممتاز: هناك فرق كبير بين دور الدولة وهو ما نسميه بالعمل الاقتصادي والدولة في تقديم خدمات غير هادفة للربح، فإذا كان هو كيان اقتصادي يعمل لأخذ حصة من السوق و يتنافس مع الشركات من القطاع الخاص فيجب أن لا تتضمن قوانين المنافسة هذه الاستثناءات. وأعطى مثل مصر، في القانون المصري في المادة 9 الفقرة (1)، لا تسري أحكام القانون على المرافق العامة التي تديرها الدولة بشكل مباشر. و تفسيرنا كجهاز منافسة مصري هو أن يطبق القانون عند ممارسة نشاط اقتصادي. على سبيل المثال الشركة المصرية للاتصالات وهي شركة مملوكة من الدولة، ولكن طبق عليها الغرامات، لأن الجهاز في هذه الحالة فسر مفهوم النشاط الاقتصادي. فعندما نتكلم عن الحياد التنافسي نتكلم عن 4 أشياء: حياد ضريبي. حياد في الوصول إلى رؤوس الأموال. حياد تشريعي. حياد في المشتريات العامة والحكومية.

فريدريك جيني: منح الإعفاءات للشركات المملوكة للدولة يشكل تحدياً حيث تتفاوت نطاق هذه الإعفاءات من بلد إلى آخر. في بعض الأحيان، تقتصر الإعفاءات على الأنشطة الأساسية للشركات المملوكة للدولة وليس على جهود تنويعها. يفضل أن تخضع الشركات المملوكة للدولة لقواعد المنافسة، ولكن المشكلة تكمن في أنها لا تواجه نفس القيود التي تواجهها الشركات الخاصة فيما يتعلق بالربحية والكفاءة وخطر الإفلاس في حالة أدائها السيء. يمكن أن يؤدي هذا التعامل المتفاوت إلى تشويه الأسواق. للتغلب على ذلك، من المستحسن إبلاغ الحكومة بالصعوبات الناتجة من الإعفاءات الممنوحة للشركات المملوكة للدولة. إذا كان يتعين منح إعفاءات، يجب أن تكون محدودة قدر الإمكان ومركزة على الأنشطة الأساسية للشركات المملوكة للدولة. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن تعامل هيئات المنافسة الشركات العامة والخاصة على قدم المساواة دون التمييز بينهما. يضمن ذلك أن تعمل كلا النوعين من الشركات تحت نفس القيود المتعلقة بالمنافسة، إن سمحت القوانين بذلك.

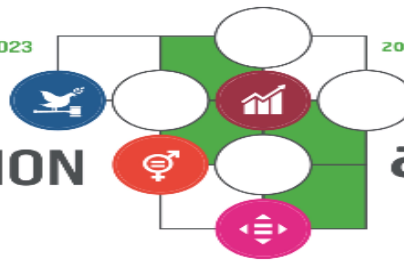
السؤال الثاني: بشير صماري، خبير قانوني في وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، تم الذكر في العروض حول وجود تشريع في المنافسة هو أفضل من عدم وجوده، فبعض الدول تفتقر إلى وجود قوانين منافسة وهناك سعي من عدة منظمات ودول إيجاد طرق لسن القوانين، أعتقد أن وجود قوانين المنافسة لتزخرف المشهد القانوني فقط هو سلبي في بعض الحالات، لأن معظم قوانين المنافسة في الدول العربية مليئة بالاستثناءات. ونرى أن النصوص القانونية موجودة عن المنافسة، و الهيئات موجودة، لكن معظم احكامها لا تنفذ ولا تطبق على مؤسسات حكومية. ونقول أن قانون المنافسة يجب أن يطبق على جميع الأطراف، ألا تعتقدون أن وجود هذه النصوص والقوانين بكثرة الاستثناءات، كالدولة التي لا تتضمن قانون منافسة؟

فريدريك جيني: وجود قوانين المنافسة يساعد بشكل غير مباشر على إنشاء هيئة منافسة، يمكنها الدعوة إلى مبادئ المنافسة. يمكن لهذه الهيئة التفاعل مع الحكومة لتسليط الضوء على أهمية المنافسة ومعالجة المسائل المذكورة. على الرغم من أهمية وجود ارتباط قوي بين هذه الهيئة وصناع السياسات العامة الأخرى، إلا أن مجرد وجود قانون المنافسة يضمن وجود صوت يدافع عن نظام أكثر انفتاحاً. وينطبق هذا ليس فقط على البلدان النامية أو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل أيضاً على أوروبا، حيث استغرق الأمر وقتاً كبيراً لإدراج الشركات العامة في نطاق قوانين المنافسة. بشكل عام، تلعب هيئة المنافسة دوراً حيوياً في هذه العملية.

ويلارد مومبا: اتخاذ الخطوة الأولى في إنشاء هيئة منافسة، حتى في وجود استثناءات، هي خطوة هامة وإيجابية. إنها توفر منصة للتوعية، كما ذكرت سابقاً. من خلال مبادرات متنوعة، مثل الاجتماعات على المستوى الوطني والمننديات، يمكن دعوة صناع القرار لفهم العواقب السلبية والفوائد المرتبطة بهذه الاستثناءات. يمكن أن تكون تقديم أمثلة من البلدان التي حققت نتائج إيجابية من خلال تطبيق تدابير مماثلة مقنعة. بالإضافة إلى ذلك، على سبيل المثال، في منطقة الكوميسا، قمنا بالتحقيق في شركة كبيرة، حيث كانت تلتزم بشروط حد السعر الأدنى لإعادة البيع وتقييد السوق. قمنا بإلغاء هذه البنود في الاتفاقيات وأكدنا على ضرورة إزالة جميع تلك الشروط من البلدان التي تعمل فيها داخل الكوميسا. أدركنا لاحقاً أنه في البلدان التي تطبق قوانين منافسة فعالة، فإنها تلتزم بإزالة هذه الشروط، ولكن في البلدان التي لا تنفذ فيها قوانين المنافسة، فإنها لا تفعل ذلك. ظهر هذا الاختلاف خلال برامج التوعية والناصر، مما يتيح فرصة لمعالجة الآثار السلبية لمثل هذه الممارسات، بغض النظر عما إذا كانت تنفذها الجهات الخاصة أم الحكومية، حيث تكون تأثيراتها على السوق متشابهة. وعلاوة على ذلك، يعد استخدام منصة المراجعات النظرية التي يجريها برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ومنظمة التعاون



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



الاقتصادي والتنمية (OECD) منهجاً مهماً، حيث يقيس الإطار القانوني للمنافسة مقارنةً بالبلدان الأخرى ويحدد النقاط الضعيفة والنواقص الناجمة عن هذا القانون.

ناتالي خالد: يجب أن لا ننسى أن موضوع المنافسة وقوانين المنافسة في المنطقة العربية هي ما زالت في بدايتها، فمن المهم أن نبدأ في مكان ما. فوجود قوانين المنافسة مهم لتنظيم السوق. فعندما تنتقل إلى مبدأ الحياد التنافسي، نحن ننتقل إلى مستوى مختلف ضمن قانون المنافسة. إن الانتقال بين هذه المستويات يجب أن يكون خطوة بخطوة. أيضاً، في بعد الأحيان، بعض الاستثناءات هي جيدة كونها تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي عادة ما يكون الاقتصاد مبني عليها بالأخص في منطقتنا العربية.

محمود ممتاز: أشار الى دراسة اطلقت عام 2009، نظرت إلى الفرق بين الدول التي لها قوانين منافسة والدول التي لا يوجد فيها قوانين منافسة، فتبين هذه الدراسة أن الدول التي لديها قوانين منافسة زاد الناتج الإجمالي لديها من 1 إلى 2%، بمجرد وجود قانون. في مصر لفترة طويلة لم يكن لدينا رقابة على عمليات الاندماج والاستحواذ. وقمنا بتعاون مكتوب مع وزارة الصحة في كافة الاندماجات والاستحواذات التي تحدث في المستشفيات وأيضاً مع هيئة الدواء. وبعد هذا التعاون أصبحت وزارة الصحة وهيئة الدواء يأخذون برأي الجهاز في أي عمليات اندماج أو استحواذ في القطاع، ومن هنا نرى دور المناصرة.

باباتوندي إبروكيرا: عدم وجود قانون المنافسة يطرح تحديات ويثير مخاوف بشأن سلوك الأعمال. بدون إطار قانوني، يصعب تنظيم ومراقبة أفعال الجهات المختلفة في السوق، بما في ذلك الحكومة نفسها. يوفر إقرار تشريع المنافسة قاعدة للامتنثال ويقال من الحاجة إلى التدخل التنظيمي، ويضمن أن تلتزم الشركات، بما في ذلك الحكومة، بالقواعد والمبادئ التوجيهية، مما يعزز المنافسة العادلة ويثني عن ارتكاب المخالفات. يضيق وجود قانون المنافسة نطاق اهتمام الجهات التنظيمية ليشمل الجزء المتبقي من الشركات التي قد تسعى للمشاركة في ممارسات غير قانونية، بدلاً من السيناريو الذي يفترض فيه إلى إطار قانوني ويتم فيه التصرف بدون قيود.

الدكتور عبدالعزيز الزوم: من خلال التجربة الإقليمية في دول مجلس التعاون، الضغوط الدولية على الدول المحلية لتفعيل أنظمة المنافسة وسن تشريعات المنافسة كان له دور فعال في تطوير الكثير من الأنظمة في دول الخليج. في التعاون الإقليمي وفيما يخص التجارة يجب أن يكون هناك بنود ضاغطة على كثير من الدول لتفعيل أنظمة المنافسة حتى لا تخسر في تجارتها الدولية في هذا الجانب.

السؤال الثالث: أشرف عبد العزيز، مدير عام الشؤون المالية والإدارية، جهاز حماية المنافسة، جمهورية مصر العربية، ما مدى تأثير التصميم المؤسسي لأجهزة المنافسة على عمليات تحديد الأولويات؟ وكيفية استخدام الموارد المحدودة أكانت مالية أو بشرية بكفاءة لخدمة تحقيق الهدف لأجهزة المنافسة؟

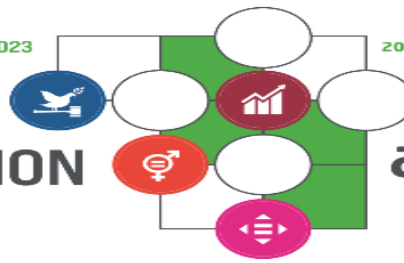
فريدريك جيني: من أجل التعامل بفعالية مع قضايا المنافسة، من الضروري وجود خطة محددة بأولويات واضحة. يشمل ذلك تحديد القضايا المحددة ووظائف جمع المعلومات والتحقيقات في الأسواق التي ينبغي التركيز عليها. علاوة على ذلك، من المهم دمج الخبراء القانونيين والخبراء الاقتصاديين منذ بداية العملية، بدلاً من إشراكهم في مرحلة لاحقة. من خلال العمل معاً، يمكن أن تسهم خبرة الفريق المشتركة في اتخاذ قرارات شاملة وفي الوقت المناسب. من المهم تنمية الأشخاص الذين يمتلكون فهماً عميقاً للأبعاد القانونية والاقتصادية للمنافسة. هذا النهج المتعدد التخصصات يضمن أن يتكون الفريق من اقتصاديين يفهمون القانون ومحامين يفهمون الجوانب الاقتصادية، مما يمكنهم من التعامل بفعالية مع قضايا المنافسة.

4) الجلسة الثانية: استغلال الموقع المهيمن في الأسواق الرقمية

ترأست الجلسة الثانية السيدة تيريزا موريرا، مسؤولة فرع سياسات المنافسة والمستهلكين، شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، الأونكتاد. ناقشت هذه الجلسة أنواع الاحتكار والاستغلال غير المشروع التي يمكن أن تنشأ في الأسواق الرقمية، وما يميز هذه الأسواق، وكيف تعاملت سلطات المنافسة حول العالم مع التحديات المذكورة.



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



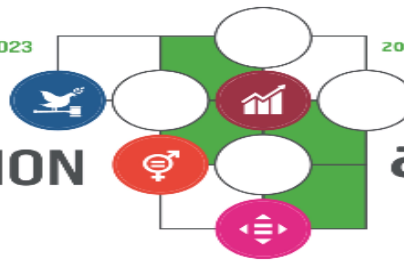
تم تقديم المداخلة الاولى من قبل السيدة تيريزا موريرا، رئيسة فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك، في قسم التجارة الدولية والسلع، بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، بدأت المداخلة بالتركيز على سوء استغلال السيطرة في الأسواق الرقمية والتحديات التي تطرحها، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، حيث أشارت إلى زيادة قوة السوق للمنصات الرقمية والشروط والأحكام غير العادلة التي تعيق وصول هذه الشركات إلى المنصات الرقمية. لقد قامت سلطات المنافسة بمراقبة كبيرة للاقتصاد الرقمي، الذي قدم فرصاً ومخاوف على حد سواء. وقدمت السيدة موريرا بيانات منظمة الاتصالات الدولية التي تظهر نمو الوصول إلى الإنترنت في جميع أنحاء العالم، ولكنها أبرزت أيضاً الفجوات الرقمية المتبقية بين البلدان ودخلها، بما في ذلك التفاوت بين الجنسين. ذكرت أن العديد من سمات الاقتصاد الرقمي تثير قلق لسياسات المنافسة، بما في ذلك تركيز السوق، والأسواق متعددة الجوانب، وجمع البيانات واستغلالها، والأسواق بسعر صفر، وتأثيرات الشبكة، وتكاليف التحويل العالية، واقتصاديات النطاق، والاندماج والاستحواذ، والتكامل الرأسي، والممارسات الخاصة بالإشارة إلى الذات، واستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي. أشارت السيدة موريرا أيضاً إلى خيارات الاونكتاد للسياسات المحتملة لدول الأعضاء وسلطات المنافسة. وتشمل ذلك تقييم مدى كفاءة القوانين والسياسات الموجودة في مجال المنافسة لمعالجة السلوك المناهض للمنافسة والسلطة السوقية في الاقتصاد الرقمي، والنظر في ضرورة التنظيم جنباً إلى جنب مع تنفيذ قوانين المنافسة القوية، واستكشاف أدوات رقمية جديدة لفهم وتحديد الممارسات المنافسة غير العادلة، والاستفادة من التوجيهات القانونية الغير رسمية، وتعزيز التعاون بين الأطراف المعنية. اختتمت السيدة تيريزا موريرا مداخلتها بالإشارة إلى اجتماع الخبراء الحكوميين القادم في يوليو وأسبوع التجارة الإلكترونية السنوي للاونكتاد في ديسمبر، الذي سيناقش هذه المسائل بشكل أعمق ويناقش مواضيع المنافسة والمستهلك.

ومن ثم تحدث السيد ويليام كوفاسيتش، أستاذ في جامعة جورج واشنطن حيث أشار إلى أن العمل في مجال الأسواق الرقمية واستغلال السيطرة يخلق العديد من التحديات أمام سلطات المنافسة. أولاً، فإن وتيرة التغير التكنولوجي السريع يجعل من الصعب على سلطات المنافسة مواكبة التطورات. فالسوق ديناميكية للغاية، مع تطور العلاقات بين المشاركين في سلسلة التوريد بشكل مستمر. ثانياً، التعقيدات للمحتوى الجوهري للتكنولوجيا ونماذج الأعمال يزيد من التحديات حيث يتطلب نهجاً متعدد التخصصات يشمل الاقتصاديين والمحامين وعلماء الكمبيوتر والمهندسين وخبراء التحليل، حيث قد لا تكون الأطر التحليلية التقليدية كافية لالتقاط التغيرات الديناميكية والعلاقات داخل الأسواق. يعكس تطور المفردات الجديدة، مثل النظام البيئي والبيئة، الاعتراف بأن العلاقات التقليدية لم تعد تحكم تحليل سياسات المنافسة بشكل فعال. أما التحدي الثالث يكمن في تعقيد المشهد التنظيمي، حيث يتضمن التعامل مع قضايا في الأسواق الرقمية ليس فقط مع قوانين المنافسة ولكن أيضاً حماية المستهلك وحماية البيانات والأمان وجرائم الإنترنت واعتبارات الملكية الفكرية. اندماج هذه العوامل يخلق مجال سياسات معقد حيث يتطلب تحليلاً شاملاً. ثم أبرز السيد كوفاسيتش التحديات التي تواجهها سلطات المنافسة في هذا القطاع، مثل ضرورة تعزيز المعرفة وفهم المشهد الرقمي للأسواق. ثم عرض مثالاً عن هيئة منافسة الأسواق التي استثمرت في فرق متخصصة ذات خبرة في علوم الكمبيوتر والهندسة والتحليل والأساليب الكمية لدعم العمل التحليلي وتمكين السلطات من التعامل بفعالية مع شركات التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد السيد وليام على أهمية التعاون والتعلم بين المنظمات المختلفة في صنع السياسات، حيث يمكن أن تساهم مجموعات العمل والفحوصات العميقة للحالات والمناقشة المفتوحة حول النجاحات والفشل في تعزيز التعلم الجماعي وتحسين نتائج صنع السياسات. اختتم السيد وليام مداخلة بتسليط الضوء على حقيقة أنه نظراً للطبيعة المتغيرة بسرعة للسوق الرقمية، فإن عملية التقييم المستمر ضرورية، حيث يمكن أن تساعد إجراء التجارب وتقييم نتائجها وتكييف الاستراتيجيات وفقاً لذلك، سلطات المنافسة على البقاء في المقدمة ومواجهة التحديات بشكل فعال. وأنه من المهم التعلم من المنظورات التاريخية والتقييمات الجارية على حد سواء للابتكار الناجح في صنع السياسات.

أما المتحدثة التالية هي السيدة ناتالي هارسدورف-بورش، القائمة بأعمال المدير العام، هيئة المنافسة النمساوية، حيث وصفة هيئة المنافسة النمساوية كهيئة منافسة متقدمة، على الرغم من كونها هيئة صغيرة مع موارد محدودة، وتتولى مهام متنوعة مثل مراقبة الاندماج، وحالات الاستغلال غير العادل، والمنافسة العادلة، والترويج، والاستفسارات القطاعية، وقانون الإعلام، والقطاع المالي. تتكون الهيئة من حوالي 50 شخصاً مُنظمين في ثلاثة أقسام وأربعة وحدات، مع التركيز على مجال forensics وتقنية المعلومات. أبرزت السيدة ناتالي ميزة الانضمام إلى شبكة المنافسة الأوروبية، مما يتيح للهيئة تقسيم العمل والتعاون مع سلطات المنافسة الأخرى في الشبكة. وهذا مفيد بشكل خاص في حالات استغلال السيطرة في الأسواق الرقمية، حيث يمكنهم توزيع العبء أو إشراك المفوضية الأوروبية إذا لزم الأمر. ثم أكدت أن الهيئة قد نقلت مؤخراً تركيزها نحو حالات استغلال السيطرة، خاصة في الأسواق الرقمية. ومع ذلك، فإن هذه الحالات غالباً ما تتطلب مساعدة من ولايات قضائية أخرى بسبب طبيعة المنصات الرقمية. ولتعزيز تنفيذ القوانين في الأسواق الرقمية، تم إجراء تعديلات تشريعية لتوفير أدوات أفضل وتزويد الهيئة بالكفاءة للتعامل مع استغلال السيطرة في الأسواق الرقمية. ثم أبرزت التعديلات التي تم إجراؤها



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



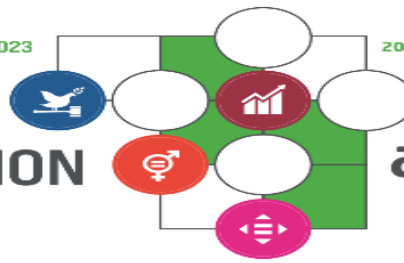
على تعريف السيطرة على السوق والهيمنة في الأسواق الرقمية، للأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل أهمية خدمات الوساطة والوصول إلى البيانات ذات الصلة والفوائد المستمدة من آثار الشبكة. تم أيضًا توسيع مفهوم الهيمنة السوقية النسبية ليشمل الوسطاء في الأسواق الرقمية ذات الجوانب المتعددة. علاوة على ذلك، تم تقديم إجراء ذو مرحلتين يسمح للهيئة بالوصول على إعلان بشأن الهيمنة في السوق الرقمية قبل المضي قدمًا في حالات الاستغلال، والاعتماد على الإعلان السابق كدليل. كما قدمت السيدة ناتالي الإطار التنظيمي الجديد المسمى "قانون الأسواق الرقمية (DMA)" الذي أنشئ في أوروبا. ثم أبرزت حالة أمازون كمثال للتعاون الوطني / الأوروبي الناجح، حيث تلقت الهيئة العديد من الشكاوى بشأن حجب غير مبرر مزعوم وإغلاق حسابات البائعين والمعاملة غير المتساوية وعدم الشفافية في سوق أمازون. تعاونت الهيئة مع Bundeskartellamt الألمانية على المستوى الأوروبي لتحقيق في الحالة. في النهاية، قامت أمازون بمراجعة شروطها وأحكامها، مما أسفر عن نتيجة إيجابية دون الحاجة لإجراءات قانونية. اختتمت السيدة ناتالي مداخلتها بتسليط الضوء على سرعة تقدم الأسواق الرقمية وأهمية التعاون وأهمية الدراسات القطاعية لاكتساب المعرفة حول القطاعات المحددة قبل الشروع في حالات السيطرة المسيئة في الأسواق الرقمية، وعرضت مثالاً على ذلك في مجال النقل الكهربائي ومنصات توصيل الطعام عبر الإنترنت.

ومن ثم السيد سوراب، المدير المشترك (الاقتصاد) في هيئة المنافسة في الهند، قام بالمداخلة الرابعة، حيث بدأ بمناقشة الاستراتيجية المتعددة التي تبنتها هيئة المنافسة في الهند (CCI) في القطاع الرقمي، مركزاً على جانب التنفيذ، وتنظيم العمليات، والترويج، والاعتماد على دراسات السوق، وتعزيز القدرات المؤسسية. ثم تابع بشرح النهج التنفيذي لل CCI كأمر محفوف بالحذر ومعقد، فبدلاً من تطبيق القانون بشكل موحد، يعتمد CCI على طريقة الفحص حالة بحالة. كما يستخدم CCI نظريات جديدة للأضرار، مستوحاة من اقتصاديات الأسواق متعددة الجوانب، ويسعى لمتابعة أفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم مع التعديلات المناسبة لمراعاة العوامل المحلية. وتناول السيد سوراب حالتين هامتين تتعلقان بالسوق الرقمي، تم إصدار الأوامر النهائية بشأنهما في العام الماضي. الحالة الأولى تتعلق بـ MakeMyTrip، والحالة الثانية تتعلق بـ Google ونظامه لأجهزة الهواتف المحمولة التي تعمل بنظام Android. بعد ذلك، قدم التحديات التي تواجهها سلطات المنافسة في تنظيم عمليات الاندماج في الأسواق الرقمية مثل تحديد عتبات الإخطار، وخاصة بالنسبة للشركات الرقمية ذات الأصول الخفيفة التي قد تقع أذناها العتبات التقليدية، وتعقيد منافسة غير الأسعار تعقد تعريف الأسواق ذات الصلة في القطاع الرقمي، وإعادة تعريف نظريات الضرر هي تحدي آخر، وصياغة الإجراءات العلاجية المناسبة، واستحواذ الشركات الناشئة. علاوة على ذلك، قدم السيد سوراب نهج CCI في مراقبة عمليات الاندماج، من خلال التركيز على حماية المنافسة، واختيار الأطر التحليلية المناسبة، والنظر في عوامل مثل جودة البيانات والاختيار والابتكار عند وضع نظريات الضرر. ولمعالجة الثغرات التنظيمية، قدم CCI نهجاً قائماً على قيمة الصفقات في القانون المعدل، حيث يُنظر إلى حجم الصفقات بدلاً من الإيرادات الأصولية فقط. كما أكد السيد سوراب على الدور الحاسم الذي تلعبه دراسات السوق وقدم العديد من الدراسات التي أجرتها CCI مثل التجارة الإلكترونية. ثم أشار إلى أن بناء القدرات هو أحد أولويات CCI، وأن CCI تقوم بإنشاء مركز متخصص يسمى وحدة السوق الرقمية والبيانات. ستسهم هذه الوحدة في البحث الداخلي والتعاون مع السلطات الأخرى وتطوير المعرفة لمعالجة الاهتمامات في السوق الرقمية بشكل فعال، وأيضاً تجري برامج ترويجية وورش عمل تشمل أصحاب المصلحة. وختم السيد سوراب مداخلته بالإشارة إلى أن الحكومة الهندية قد شكلت لجنة لدراسة آلية تنظيمية مسبقة الاستخدام في القطاعات المهمة، وأكد على التركيز على التعاون الدولي والمناصرة وإجراء دراسات السوق المستمرة جنباً إلى جنب مع التنفيذ وتنظيم عمليات الاندماج.

ثم بدأ السيد أوغور بيلجهان برهان، خبير المنافسة في دائرة الرقابة والتنفيذ، هيئة حماية المنافسة التركية، مداخلته بتسليط الضوء على سرعة التطور في الأسواق الرقمية، حيث يظهر منتجات وخدمات جديدة بشكل منتظم، مما يعود بالفائدة على المستهلكين ويعزز الراحة، ولكنه يشكل تحديات أمام سلطات المنافسة للتدخل بفعالية ومعالجة السلوكيات المناهضة للمنافسة. ثم أشار إلى الدروس المستفادة من التحقيقات في إساءة استغلال المراكز المهيمنة في الأسواق الرقمية، مثل أهمية البقاء على اطلاع على التطورات التكنولوجية وديناميات السوق، وضرورة تحديد وحل قضايا المنافسة المحتملة في الاقتصاد الرقمي. وأوضح أن قسم الأسواق الرقمية في هيئة المنافسة التركية يتابع التطورات العالمية من خلال البحوث الواسعة وتبادل المعرفة، مما يتيح التدخل في الوقت المناسب عند اللزوم. أيضاً، قدم السيد أوغور حالة التحقيق التي قامت بها هيئة المنافسة التركية في استحواذ فيسبوك على واتساب كمثال على النهج الاستباقي الذي اتخذته. واشترطت الهيئة على فيسبوك تعديل الشروط المفروضة على مستخدمي واتساب في تركيا بشأن استخدام بياناتهم. تبين أن سيطرة فيسبوك على خدمات الاتصال بين المستهلكين وخدمات الإعلانات عبر الإنترنت وخدمات الشبكات الاجتماعية الشخصية تعيق المنافسة وتخلق عوائق أمام المنافسين. كما أشار إلى الدور الحاسم للتعاون بين سلطات المنافسة والشركات والأكاديميين والمستهلكين في معالجة قضايا المنافسة في الأسواق الرقمية. ثم قدم التحديات التي تواجه سلطات المنافسة في تعريف الأسواق ذات الصلة، وتحديد القوة السوقية، وتحديد



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



ممارسات المنافسة، واتخاذ التدابير المناسبة. ولمواجهة هذه التحديات، تم إطلاق مبادرات عالمية، مثل التنظيم المسبق للأسواق الرقمية. وفي ختام مداخلته، أكد السيد أوغور المبادرات التي اتخذتها هيئة المنافسة التركية، مثل إجراء دراسة تشريعية لتوحيد سياسة المنافسة التركية مع سياسات الاتحاد الأوروبي، واستكشاف استخدام الالتزامات كأداة تدخل أكثر مرونة وسرعة في الأسواق الرقمية المعقدة.

المداخلة الأخيرة في هذه الجلسة تم تقديمها من قبل السيدة كريستينا كافارا، خبيرة اقتصادية، Keystone Europe ، وبروفيسور زائر في UCL London . ، وبدأت مداخلتها بوصف التجربة الأوروبية في مجال تطبيق قوانين منع الاحتكار، ولا سيما في الأسواق الرقمية، كتجربة مفيدة. وأشارت إلى أن أوروبا كانت تعتبر رائدة في هذا المجال، حيث بدأت باتخاذ إجراءات قانونية ضد Google منذ عام 2010، بما في ذلك القضايا المتعلقة بموقع Google Shopping ونظام التشغيل Google Android وإعلانات Google Ad. ومع ذلك، فإن هذه التحقيقات غالباً ما استغرقت وقتاً طويلاً للوصول إلى استنتاج، قد يمتد من سنة إلى عشر سنوات، وكانت فاعلية التدابير المتخذة مشكوك فيها. وفي الإطار نفسه، ناقشت السيدة كافارا أن التحقيقات التي تشمل شركات التكنولوجيا العملاقة الأخرى مثل Amazon و Facebook واجهت تحديات مماثلة، حيث تم تحقيق تقدم بطيء. ثم، أشارت إلى أن قوانين حماية البيانات لم تحقق نتائج تنفيذية كبيرة في المجال الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، قدمت السيدة كافارا دور المملكة المتحدة في الأسواق الرقمية والنهج الفريد لألمانيا من خلال دمج سلطات منع الاحتكار والتنظيم، حيث تبرز هذه التجارب والنهج المختلفة البحث المستمر عن تنظيم رقمي فعال، مع مراعاة القيود ونقص الخبرة في التعامل مع القضايا التكنولوجية المعقدة. وعلاوة على ذلك، شددت السيدة كافارا على الاهتمام الخاص الذي يجب أن يولى للمجالات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، وضرورة متابعة التطورات في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تؤثر بشكل عالمي على الأسواق الرقمية، وستؤثر هذه التطورات والقرارات المتخذة في الولايات المتحدة الأمريكية على اتجاه التنظيم الرقمي على مستوى العالم. واختتمت السيدة كريستينا كافارا مداخلتها بتأكيد ضرورة التعرف على التحديات التي تسبب فيها تفاوت الموارد وتعقيدات تغيير نماذج الأعمال في الأسواق الرقمية، حيث من المهم بذل جهود مكرسة لإدخال العدالة في العملية التنظيمية وضمان التنظيم الفعال.

الأسئلة والاجوبة

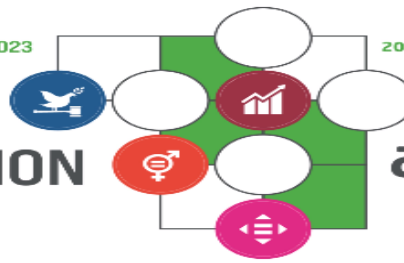
السؤال الأول: إستييان جريكو، الرئيس السابق للجنة الوطنية للدفاع عن المنافسة (CNDC)، الأرجنتيني، مدير Games Economics من وجهة نظر دولة نامية، هل يمكن استخدام نهج تنظيمي بدلاً من سياسة أو قانون المنافسة لإنشاء حواجز أمام اللاعبين الرقميين، سواء كانوا محليين أو إقليميين أو دوليين، الذين لديهم نماذج عمل مبتكرة وقد يتحدون الشركات المترسبة في بلداننا؟

سوراب: في الماضي، كان هناك قضية ضد سوق رقمي في الفترة من 2015 إلى 2016، حيث تم تعريف السوق ذات الصلة بما يشمل كل من التجزئة دون اتصال والتجزئة عبر الإنترنت. في ذلك الوقت، كان السوق الرقمي يحتل حصة صغيرة تبلغ 2٪ فقط، لذلك تم إغلاق القضية. ومع ذلك، مع تقدم التكنولوجيا وانتشار الإنترنت، تطور السوق، والآن نحدد السوق ذات الصلة بطريقة مختلفة، مع النظر في التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت ككيان منفصل. من المهم التكيف مع التطورات التكنولوجية والتنمية الاقتصادية. يمكن أن يعوق التدخل التنظيمي المفرط المنافسة، لذا ليس من العادل أن نكون متحيزين ضد شركات التكنولوجيا الكبيرة وأن نفترض أنها ستسيئ استغلال مواقعها المهيمنة دائماً. بدلاً من ذلك، يجب أن نسمح للاقتصاد بالتطور وأن نمنح الفرص لجميع اللاعبين للنجاح.

ويليام كوفاسيتش: نقطة بداية حاسمة لأي تقييم هي امتلاك فهم عميق للبيئة المحلية. ليس من الكافي الاعتماد على أشخاص خارجيين ينتقلون فجأة ويمثلون كيفية عمل السوق. لذا، من المهم بناء المعرفة حول السوق المحلية كجزء من أي برنامج تنظيمي. عند النظر في التدخلات التنظيمية المحددة، من الضروري أن نكون على علم بتأثيراتها غير المقصودة المحتملة. تأثير واحد يجب تجنبه هو عرقلة المنافسة في مجالات أخرى بسبب التدخل في حالة واحدة. للتعامل مع هذا، يجب أن يستثمر نظام المنافسة في فهم الاقتصاد وديناميكياته. هذا الاستثمار في المعرفة مشجع ويمكن تحقيقه من خلال التعاون مع المؤسسات الأكاديمية. يعتبر النهج الفعال للوكالة هو التنبؤ بتأثيرات التدخلات في الاقتصاد بأكمله. قبل بدء قضية، من المفيد أن نحدد بوضوح النتائج المرجوة للتدخل ونحدد التحديات المحتملة أو العواقب السلبية. يساعد هذا التقييم الصادق في البداية على وضع توقعات واقعية ويوفر إطاراً لتقييم تأثير التدخل. ويتيح تقييم النتائج الفعلية ومقارنتها بالتوقعات المتواصلة لعملية تقييم مستمرة. يؤكد هذا النهج التوازن بين رؤى متفائلة للنتائج الإيجابية وفهم واقعي للفشل المحتمل. إنه ليس دليلاً للنفاذ ولكنه طريقة للتعامل مع التدخلات التنظيمية بواقعية.



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



ناتالي هارسدورف: في قطاع النقل، كان هناك أنظمة مقترحة تكاد تقضي على نماذج الأعمال القائمة على المنصات وتسمح فقط بتشغيل خدمات التاكسي التقليدية في السوق. على الرغم من أننا لا ندعم أوبر على وجه التحديد، إلا أننا كسلطة منافسة قمنا بالدفاع عن عدم تنفيذ مثل هذه الأنظمة. هذا لأنه لن يؤثر فقط على أوبر ولكنه سيعيق ظهور أي نموذج أعمال مبتكر قائم على المنصات في قطاع النقل. يمكن لدور سلطة المنافسة أن يمتد إلى منع الأنظمة التي قد تكون لها آثار سلبية على المنافسة في المستقبل، حتى لو بدت تحمي قطاعاً معيناً أو لاعب قوي في السوق في الوقت الحالي.

ويليام كوفاسيتش: في العديد من الولايات القضائية، تصبح هيئة المنافسة مركزاً للتفكير في السياسات الميكرو اقتصادية، وفي بعض الأحيان تتجاوز حتى الخزينة أو وزارة المالية في الولاية. يرجع ذلك إلى الأنشطة والخبرة الواسعة للهيئة، مما يتيح لها الحصول على تفاصيل عميقة حول كيفية عمل الاقتصاد. يجعل هذا الأمر الهيئة في موقع يمكنها من أداء الدور الذي وصفته ناتالي، والذي يتضمن تزويد المشرعين بفهم واضح للنتائج المحتملة إذا اختاروا تنفيذ قيود معينة. على الرغم من أنه من حق المشرعين اتخاذ هذه القرارات، يمكن للهيئة تقديم نصائح قيمة بشأن الآثار الجانبية المحتملة لتلك القرارات. على غرار المنتجات الدوائية، توفر هيئة المنافسة في دورها في التوعية، تفسيراً منطقياً لصادعي السياسات بشأن العواقب المحتملة.

كريستينا كافارا: على الرغم من الاختلافات بين اللاعبين، إلا أن هناك أنماطاً مشتركة في السلوك تدفعها عوامل أساسية مثل تأثيرات الشبكة الكبيرة واقتصاديات النطاق. تستخدم هؤلاء الشركات المهيمنة استراتيجيات مماثلة لاستبعاد أو تقييد المنافسة. لذلك، فإنه ليس بالضرورة حملة تركز فقط على المشتبه بهم المعتادين أو اللاعبين المعروفين. إذا كانت هناك شركات مهيمنة أخرى في ولايات قضائية مختلفة تستخدم تكتيكات مماثلة، فإن هيئة المنافسة يجب أن تدقق سلوكهم أيضاً. على الرغم من أن الشركات المهيمنة قد لا تكون دائماً موجودة، إلا أن تفاصيل السوق ونموذج الأعمال للشركة المهيمنة هي عوامل حاسمة يجب أخذها في الاعتبار. في النهاية، نموذج الأعمال هو الذي يحدد ديناميات المنافسة.

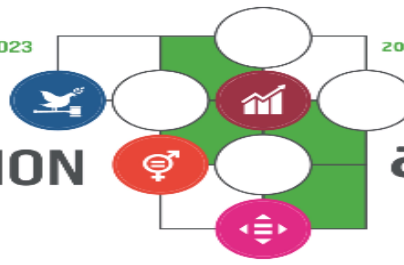
السؤال الثاني: عمر شوران، مجلس المنافسة الليبي، نرى شركات مثل كريم وغيرها كانت تعمل في المنطقة بشكل جيد و تم الاستحواذ عليها من شركات كبرى، من وجهة نظرك، هل تعتقد أن القوانين المنظمة لعمليات المنافسة في المنطقة العربية لا ترتقي إلى مستوى المحافظة على حماية المستهلك و محاربة هذه العمليات من الاستحواذات؟

تيريزا موريرا: أنظمة مراقبة الاندماج لم تتم ضبطها دائماً بشكل مناسب لمعالجة الخصائص الفريدة للأسواق الرقمية. حتى داخل الاتحاد الأوروبي، على الرغم من إدخال قانون الأسواق الرقمية والجهود الرائدة لأوروبا في مكافحة الممارسات المناهضة للمنافسة من قبل شركات التكنولوجيا الكبرى، العديد من الاستحواذات المدمرة لا تزال تحدث في إطار نظام مراقبة الاندماج القائم. إنها ليست مخاوف مقتصرة على الدول العربية أو البلدان ذات الخبرة الضعيفة في تنفيذ قوانين المنافسة. على سبيل المثال، أجرت الهند تعديلات على نظام الاندماج الخاص بها للسماح بتقييم أوسع لمثل هذه الاستحواذات، التي لم تكن مشكلة رئيسية قبل 15 عاماً. تقليدياً، كانت مراقبة الاندماج عملية غير معارضة حيث تقوم الشركات بإبلاغ السلطات عند تحقيق عتبات معينة، والتي عادة ما تعتمد على الإيرادات المجمعة. ومن المتوقع ألا يكون للاندماج أثر كبير على السوق. وإذا تبين أن الاندماج قد يكون له تأثيرات مناهضة على المنافسة، يمكن للسلطات الموافقة عليه بشرط أو التزامات، أو حتى منع الاندماج تماماً. ومع ذلك، فإن حظر الاندماجات نادر. أما في الأسواق الرقمية، أصبحت الاستحواذات المدمرة أكثر انتشاراً. وهذا يشكل خطر استحواذ الشركات التكنولوجية الكبرى على الشركات الناشئة، وبالتالي يحرم الدول، خاصة الدول النامية، من الاستفادة من ابتكاراتهم بشروطهم الخاصة. لذا فمن الضروري مراجعة أنظمة مراقبة الاندماج لمعالجة التحديات التي تطرحها الشركات التكنولوجية الكبرى. هذا القلق ليس مقتصرًا على مناطق محددة بل يجب أن تأخذ سلطات المنافسة في جميع أنحاء العالم في الاعتبار.

كريستينا كافارا: لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أهمية مراقبة حالات الاندماج في المجال الرقمي. لقد تبين أن تدابير المنافسة وحدها غير فعالة حيث غالباً ما تأتي في وقت متأخر عندما يكون الضرر قد حدث. مراقبة الاندماج هي أداة حاسمة لم نتمكن من استخدامها بشكل فعال أيضاً. أمثلة مثل استحواذ Facebook على Instagram و WhatsApp تبرز نقاط ضعفنا في هذا الصدد. زيادة قوة العملاقة التكنولوجيين من خلال الاستحواذات، بما في ذلك إمكانية الاستحواذات المدمرة المعاكسة، تؤكد على ضرورة الانتباه الشديد لهذا المجال. الاعتماد على تدابير استباقية فقط و سلوك الشركات الحالي لمعالجة القضايا التنظيمية لن يؤدي إلى نتيجة ناجحة. يدرك المنظمين الآن أهمية مراقبة الاندماج ويتخذون إجراءات أكثر حزمًا. على سبيل المثال، قامت هيئة المنافسة والأسواق (CMA) بمنع استحواذ Microsoft. أن



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



منع تراكم السلطة من خلال تدخلات الاندماج الوقائية أمر أساسي. تشكل التدخلات اللاحقة، التي تحدث بعد تأسيس السلطة، تحديات كبيرة. والتفاوت بشأن فعالية مثل هذه التدخلات محدود.

السؤال الثالث: الدكتور عبد العزيز الزوم، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للمنافسة، المملكة العربية السعودية، ما هو رأيك حول فعالية ex-ante regulations في الأسواق الرقمية؟ هل تعتقدون أن هناك ما يكفي من الدروس المستفادة حتى الآن من تطبيق هذه القواعد في أوروبا يمكن أن تساعد البلدان الأخرى على بدء مثل هذه القواعد؟ هل يجب أن نكون في سيطرة كاملة على ex-post regulations في الأسواق الرقمية وننسى ex-ante؟

سؤال عبر الإنترنت: كيف يمكن للهيئات المنافسة تنفيذ ex-ante regulations بالتزامن مع تنفيذ قوانين المنافسة؟

ويليام كوفاسيتش: قبل العصر الرقمي، كان هناك تنظيم قطاعي بميزات استباقية قائم بالفعل للعديد من الأسواق، خاصة تلك التي يعتبرها القانون احتكار أو التي تتطلب تنظيم الأسعار. ومع ذلك، غالبًا ما كانت الأنظمة القطاعية المصممة خصيصًا تتعرض للاستيلاء من قبل الشركات المهيمنة، حيث تخدم مصالح الشركات القائمة بدلاً من تعزيز المنافسة ودخول الشركات الجديدة. لتجنب ذلك، من المهم إنشاء هيئات تنظيمية مع اهتمامات اقتصادية الأوسع، مثل هيئات المنافسة، بدلاً من هيئات محددة لقطاعات معينة. فعالية هذا التنظيم يعتمد على جودة وكفاءة المؤسسة التنظيمية. إذا كانت المؤسسة ذات جودة عالية وتتمتع بالخبرة، فمن المرجح أن تؤدي دورها بفعالية. ومن ناحية أخرى، قد تتأثر المؤسسات الضعيفة بسهولة. ونظرًا لكون الأسواق الرقمية حديثة، فانه من المشجع تجربة أساليب مختلفة. ومع ذلك، فمن الضروري وجود إطار تنظيمي قوي وتقييم مستمر للنتائج وفعالية التدابير المتبعة. على الرغم من عدم اليقين الكامل للأسواق الرقمية، يجب ألا يؤدي إلى التوقف عن العمل. بدلاً من ذلك، يتطلب الأمر التجربة والتقييم المستمر لبناء تصميم تنظيمي ناجح وضمن توافقه مع النتائج المتوقعة.

ناتالي هارسدورف: ان انظمة الاندماج تركز في المقام الأول على منع الأضرار المحتملة المستقبلية، مما يجعلها أداة ex-ante regulations. تعد أنظمة الاندماج الصارمة ضرورية في الأسواق الرقمية، كما يُلاحظ في حالات التحقيقات المرحلة الثانية التي أجرتها هيئات مثل CMA والهيئة النمساوية في عمليات اندماج Facebook، والتي انتهت في النهاية بمنعها. ليس هذا النهج مقتصرًا على الأسواق الرقمية، حيث تزايد جهود التنفيذ عالميًا، لاسيما في الولايات المتحدة. يتم أيضًا تنفيذ قانون الأسواق الرقمية، وبينما لا يزال في مراحله الأولى، فإنه يظهر وعدًا بتنظيم فعال. تقدم ألمانيا أدوات جديدة، والمناقشات جارية في العديد من الولايات القضائية حول السماح لسلطات المنافسة بفرض الحلول وربما حتى تفكيك الشركات بعد استفسارات القطاع. إلا أن هذه التطورات تحتاج إلى مزيد من الاستكشاف.

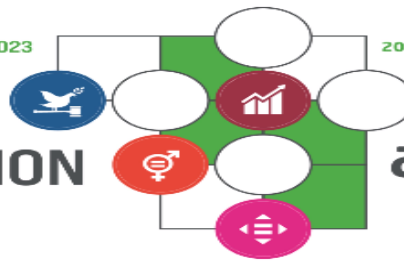
سوراب: هناك حاجة إلى النظر في هذا القانون من منظور أوسع، مع مراعاة المخاوف من الجانبين. على الرغم من وجود مخاوف حقيقية بشأن تنظيم التكنولوجيا الجديدة في مرحلة مبكرة، فمن المهم تجنب التدخل غير المبرر الذي يمكن أن يعوق النمو ويكون في النهاية ضارًا للاقتصادات. يجب تنفيذ أي تدابير تنظيمية من خلال عملية ديمقراطية، تشمل استشارات أوسع نطاقًا ومعالجة المخاوف. على الرغم من وجود أدلة تشير إلى الحاجة لتدخل تنظيمي، يجب أيضًا مراعاة الاعتبارات الديمقراطية.

أوغور بيلجهان برهان: حاليًا، نحن في عملية صياغة التشريعات المتعلقة بالأسواق الرقمية، ولكن هناك نقص في التوجيه الواضح في هذا الصدد. أعتقد أن قوانين المنافسة واللوائح التنظيمية يجب أن تكمل بعضها البعض وتتفاعل. ولذلك، يجب أن ننتظر ونرى ما سيحدث قبل اتخاذ أي قرارات قاطعة.

كريستينا كافارا: نحن حاليًا في منتصف تجربة كبيرة في تنظيم الأسواق الرقمية، ولا يزال هناك نقص في الوضوح والفهم في هذا المجال. قد لا تكون الأنظمة التي حُدثت بواسطة التنظيم القطاعي، مثل سوق الاتصالات، قابلة للتطبيق المباشر على نماذج الأعمال المتنوعة والمتطورة في المجال الرقمي. صياغة قواعد فعالة لتنظيم هذه النماذج التجارية يشكل تحديًا ويتطلب فهمًا عميقًا لسياقاتها المحددة. لا يكفي أن نعقد ورش عمل ومناقشات دون الاشتراك مع القدرات التقنية للشركات المعنية، وذلك لعدم تحقيق تغييرات كبيرة. من المهم أن تكون هناك مناقشات دقيقة ومطلعة مع الشركات لتحديد النتائج المطلوبة. بدون مشاركة وعمل ذو مغزى، يمكن أن تصبح العملية التنظيمية متوقفة وتؤدي إلى معارك قانونية طويلة الأمد. بشكل عام، تنظيم الأسواق الرقمية عملية معقدة ومستمرة تتطلب مبادرة عالمية وتعاونًا بين الوكالات التنظيمية.



ARAB
COMPETITION
FORUM



منتدى
المنافسة
العربي



(5) الجلسة الثالثة: مراقبة عمليات الدمج العابرة للحدود

تراست الجلسة السيدة ناتالي خالد، منسقة مشروع المنافسة وحماية المستهلك، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا.

توفر هذه الجلسة نظرة عامة على أهمية تنفيذ نظام فعال لمراقبة الاندماجات، والعقبات العديدة التي تواجه هيئات المنافسة عند التعامل مع عمليات الدمج عبر الحدود، وأهمية التعاون الدولي والإقليمي في عمليات الدمج عبر الحدود.

افتتح الجلسة السيد بول لوجارد، شريك في Baker Botts LLP، حيث ناقش الدور الحاسم الذي تلعبه أنظمة مراقبة الاندماج في صفقات الاندماج والاستحواذ حيث لا يمكن للشركات المضي قدماً بدون الحصول على موافقة للاندماج. وأشار إلى أن ذلك أثار اهتماماً كبيراً من قبل مجتمع الأعمال. ثم تطرق إلى أربعة تعليقات عامة بشأن عمليات الاندماج: الهدف من أنظمة مراقبة الاندماج هو السماح للهيئات بمراجعة الصفقات قبل التنفيذ. معظم صفقات الاندماج والاستحواذ غالباً ما تكون ذات طابع محايد أو مفيد للمستهلكين، حيث تكون الصفقات المضادة للمنافسة أقل من 5% حول العالم. قوانين المنافسة وقوانين مراقبة الاندماج الفعالة ضرورية، حيث تشهد الدول التي تمتلك قوانين منافسة وأنظمة مراقبة اندماج فعالة معدل نمو إجمالي محلي (GDP) أعلى بنسبة 2% مقارنة بالدول التي لا تمتلك قوانين فعالة في هذا الصدد. قوانين المنافسة وأنظمة مراقبة الاندماج شهدت تقدماً كبيراً على المستوى العالمي. خلال الـ 20 عاماً الماضية، نفذت أكثر من 130 دولة قوانين المنافسة، وتمتلك 80-90 منها نظم مراقبة اندماج فعالة، بما في ذلك 13 نظاماً جديداً لقوانين المنافسة في المنطقة العربية. مجتمع الأعمال بشكل عام يسعى للامتثال لقواعد المنافسة، بما في ذلك قوانين مراقبة الاندماج، حيث تعود المنافسة الفعالة بالفائدة على الأعمال التجارية. على الرغم من أن التحقيق من قبل الهيئات قد يكون غير مرغوب فيه بالنسبة لشركة سائدة، إلا أن الأعمال التجارية تفضل قواعد منافسة واضحة، والشفافية في قوانين الاندماج.

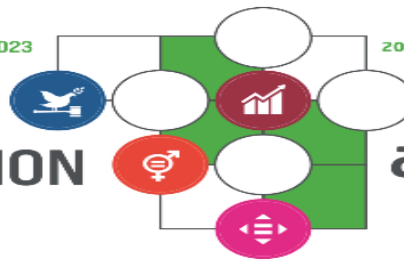
ثم، تناول السيد لوجارد المسار الذي تتبعه الشركات عند الدخول في صفقات الاندماج والاستحواذ: جمع المعلومات حول حصة السوق وبيانات الإيرادات في كل بلد لتحديد أماكن تقديم بلاغات الاندماج. تقييم المشاكل الجوهرية عن طريق تحديد التداخلات حيث تكون الشركات منافسة. تجميع المعلومات المطلوبة وتقديم إخطارات للجهات المعنية.

ختم السيد لوجارد مداخلته بالإشارة إلى أن الشركات تواجه العديد من الصعوبات بسبب القواعد غير الواضحة، مقترحاً طرقاً لتحسين نظام الاندماج من خلال: التعريف بوضوح عقود الاندماج التي يجب الإبلاغ عنها لتوفير إرشادات دقيقة للشركات لتقديم طلبات الإبلاغ. وضع شرط ارتباط محلي واضح، وضمان أن المعاملات ذات الصلة الواضحة بالولاية القضائية تخضع للإخطار فقط. تطوير إطار تحليلي يوجه عملية المراجعة. تعزيز الشفافية من خلال نشر القرارات والإشعارات المتعلقة بالمعاملات الموافق عليها. توفير ضمانات إجرائية وإنشاء قنوات للشركات للتواصل مع الهيئات لمعالجة أي قضايا أو مخاوف.

ثم تحدث السيد ويلارد مويبا، المدير والرئيس التنفيذي للجنة المنافسة في الكوميسا، عن ضرورة وضع أنظمة الدمج بشكل ملائم للحد من آثاره السلبية على الأسواق. وأكد أن عمليات الدمج عبر الحدود، التي تشمل عدة دول، تتطلب التواصل الفعال وتحسين صنع القرار بين الدول المعنية. قدم مثالاً على التأثير السلبي لعدم وجود رقابة كافية في حالة رواندا، حيث أدى الاعتماد على الأسمنت من زامبيا إلى آثار سلبية على السوق الرواندية خلال مرحلة إعادة الإعمار، مما يبرز أهمية رقابة حالات الدمج عبر الحدود في المنظمات الإقليمية مثل الكوميسا. أكد السيد مويبا على أهمية آليات التعاون بين الدول في حالة عدم وجود هيئة منافسة فوق الحكومية، مشيراً إلى الدور الحيوي الذي يلعبه التعاون في تحقيق رقابة فعالة على عمليات الدمج الإقليمية، من خلال ضمان جمع المعلومات الدقيقة، ومعالجة مشكلة الشركات المندمجة وتقديم معلومات متنوعة للبلدان المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم في تبادل المعرفة وبناء القدرات بين هيئات المنافسة ذات الخبرة المحدودة وتلك ذات الخبرة المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح إجراء مناقشات حول اتخاذ القرارات المثلى فيما يتعلق بالتصحيحات ونظريات الضرر وتعريف السوق، مع مراعاة الدعايات الإقليمية لعملية الدمج. ثم أبرز أهمية توحيد إجراءات رقابة الدمج في تقليل عدم اليقين والتكاليف على الشركات. وتحدث السيد مويبا أيضاً عن بعض التحديات التي يتم مواجهتها في رقابة عمليات الدمج عبر الحدود، مثل تحديد المصلحة العامة وتبادل المعلومات السرية، حيث لكل بلد قواعده الخاصة بالسرية. واختتم السيد ويلارد مويبا حديثه بتوصية بإنشاء هيئة منافسة فوق الحكومية يمكن أن تساعد على تقليل عقبات السرية وتسهيل تبادل المعلومات الضرورية بين الهيئات الوطنية للمنافسة.



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



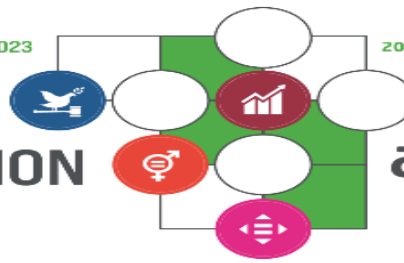
ومن ثم تحدث السيد محمد شيخ روحه، مقرر عام، مجلس المنافسة التونسي، بدأ مداخلته بعرض مقدمة عن عمليات التركيز الاقتصادي بالتشريع التونسي، والإطار القانوني لمراقبة عمليات التركيز الاقتصادي كما هي معرفة في الفصل 7 بالقانون المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار. وذكر السيد شيخ روحه أيضاً أنه على مستوى النص التشريعي، لم يتم التمييز بالتعريف لمفهوم التركيز الاقتصادي بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، و اعتمد في تقديره لمدة خضوع عمليات التركيز لرقابة الوزير المكلف بالتجارة على مدى تأثير هذه العملية على التوازن العام للسوق الوطنية. وأيضاً ناقش اعتماد مفهوم موسع لعمليات التركيز الاقتصادي على مستوى عمل المجلس. و بعدها سلط السيد شيخ روحه الضوء على شروط الإعلام بعمليات التركيز ومنها أن يتجاوز نصيب المؤسسات المجتمعة خلال الثلاث سنوات المالية الأخيرة نسبة 30% من المبيعات والمشتريات، أو كل من الصفقات الأخرى على السوق الداخلية لمواد أو منتوجات أو جزء من السوق. وأن يتجاوز إجمالي رقم المعاملات المنجزة مبلغ 100 مليون دينار. أما بالنسبة لإجراءات البت في الملف فيجب إعلام الوزير المكلف بالتجارة في أجل 15 يوماً من تاريخ إتمام الاتفاق أو الاندماج، ويتم البت فيه في أجل أقصاه 3 أشهر. وبعدها يتم دراسة الملف من قبل المصالح الراجعة للوزارة المكلفة بالتجارة. ويعطى أيضاً مجلس المنافسة 60 يوماً من تاريخ توصله بالملف للبت في الملف وتقديم الرأي لوزير التجارة. ومن ثم يحق للوزير الموافقة على عمليات التركيز في حال كانت لا تشكل تهديد للمصلحة العامة، أو الموافقة مع إلزام المؤسسات المعنية بتنفيذ الشروط التي تساهم في إعادة التوازن بين ما تحققه من تقدم اقتصادي وبين ما تسببه من مساس بالمنافسة، أو عدم الموافقة على عملية التركيز. وأشار أن الفصل 12 حدد مجال التدخل لمجلس المنافسة حيث ينظر في مدى مساهمة عملية التركيز الاقتصادي في التقدم التقني أو الاقتصادي. وشارك السيد شيخ روحه أيضاً حالة تطبيقية لعمليات تركيز اقتصادي ومنها شركة Le Saffre و شركة الريان للصناعات الغذائية، وشركة Honoris Holding Limited و Esprit SA. واختتم السيد محمد شيخ روحه مداخلته ببعض المعطيات الإحصائية، و سبل تطوير عمل المجلس في مجال مراقبة عمليات التركيز.

ثم ألقى السيدة سابين زجيسكي، مديرة قضايا أولى، وكالة تنظيم المنافسة الوطنية في ألمانيا، محاضرتها حيث أشارت إلى أن التعاون في رقابة عمليات الدمج بين الدول المتقدمة، حتى على المستوى المؤسسي، ليس متقدماً كما يمكن أن نتوقع، حيث في معظم الحالات، تعتبر الاخطارات المتوازية هي النمط الشائع، باستثناء عمليات الدمج ذات الأبعاد الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي، التي يتم التعامل معها حصرياً من قبل المفوضية الأوروبية. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك اختلافات كبيرة في ممارسات رقابة عمليات الدمج، خاصة عند النظر إلى النهج الأوروبي الذي يختلف بشكل كبير. ثم ناقشت إطار التعاون، بصرف النظر عن التبادل غير الرسمي للمعلومات غير السرية، يعتمد تبادل المعلومات السرية في حالات الاندماج على تقديم تنازلات من قبل الشركات المندمجة إلى سلطات المنافسة. وقدمت نظام الإبلاغ في الاتحاد الأوروبي كمثال ناجح للتعاون، حيث تتعامل هيئات المنافسة الأوروبية بشكل متواز في حالات الدمج غير المجتمعية، حيث تقوم الهيئات بإعلام بعضها بالحالات الجارية والأسواق المتأثرة والمواعيد النهائية ومعلومات الاتصال، مما يعزز تبادل المعلومات والتوافق في الإبلاغ. أكدت السيدة سابين على ضرورة أن يدرك من يتعاملون مع الحالات أهمية التعاون، حيث تعتمد بشكل كبير على إقامة علاقات وتواصل فعال من مختلف الولايات القضائية. كما أشارت إلى أن تسهيل مثل هذا التعاون يمكن تحقيقه من خلال مراكز المنافسة الإقليمية، حيث يتم دعوة المعنيين من مختلف الولايات القضائية للمشاركة في الندوات، مما يتيح لهم العمل معاً وبناء علاقات وتعزيز التعاون غير الرسمي. ثم ناقشت سياق التعاون الإقليمي في رقابة حالات الدمج في المنطقة العربية، مشيرة إلى أنه قد لا يكون واقعياً أن نتوقع نظاماً متوافقاً تماماً في المدى القصير. بدلاً من ذلك، يعتبر التعاون حالة بحالة بناءً على إطارات وظروف داخلية أكثر قابلية للتنفيذ. لتسهيل مثل هذا التعاون، يجب أن تركز الأنظمة الناشئة على صياغة قوانينها لتشمل أحكاماً لتبادل المعلومات السرية والمساعدة في التحقيق والاعتراف بالقرارات أو التدابير الوقائية من الولايات القضائية الأخرى، في ظروف محددة جيداً. ويجب أن تُنظر هذه الأحكام على أنها فرص بدلاً من التزامات، ويمكن أن تؤدي إلى تعاون فعال وحلول مبتكرة وإجراءات موحدة ومشاركة الموارد. واختتمت السيدة سابين مداخلتها بالإشارة إلى وجوب تطبيق توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2014 بشأن التعاون الدولي في التحقيقات والإجراءات المتعلقة بالمنافسة من قبل الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في المنظمة، وإقامة إطار قانوني داخلي يمكن أن يعزز بشكل فعال التعاون في تنفيذ رقابة حالات الدمج.

اختتمت الجلسة السيد إستيبان جريكو، الرئيس السابق للجنة الوطنية للدفاع عن المنافسة (CNDC)، الأرجنتيين، مدير Games Economics. بدأ بتسليط الضوء على المستويات المختلفة التي يمكن اعتبارها في التعاون بناءً على تجارب مختلفة في الأرجنتين وأمريكا اللاتينية، حيث يمكن للجهات الفاعلة أن تتخذ خطوات نحو تعزيز التعاون حتى دون نظام إقليمي أو دولي مثالي أو قوانين موحدة مثل: مشاركة المعلومات العامة، مثل التقارير واللوائح والإرشادات والقرارات العامة المتعلقة بالاندماجات والقضايا. يساهم ذلك في تبادل المعلومات والأفكار، مما يؤدي إلى توحيد الآراء في تحليل ومراجعة الاندماجات الدولية أو العابرة الحدود. يتعلق المستوى التالي



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المناقشة العربي



من التعاون بالمعلومات غير العامة ولكنها غير سرية، حيث يمكن للهيئات مشاركة البيانات والمعرفة القيمة بين معالج القضية والسلطات. يشمل أعلى مستوى من المستويات المذكورة تبادل المعلومات السرية، مما يتطلب من الشركات تقديم تنازلات. ويعد بناء الثقة ضروريًا لهذا المستوى من التعاون

ثم قدّم السيد جريكو ثلاثة أمثلة لتوضيح مستويات وأشكال مختلفة من التعاون في المنطقة: اندماج Bayer-Monsanto كان مثالاً على التعاون الدولي، حيث قدمت الشركات تنازلات لعدة هيئات منافسة حول العالم. كان التعاون حاسماً في التعامل مع الإجراءات، بما في ذلك التخلص من أنشطة البحث والتطوير، مما ساهم في التخفيف من المخاوف المتعلقة بنظريات الضرر المتعلقة بالابتكار. اندماج Disney-Fox كان يمثل حالة تعاون إقليمي أكثر، خاصة في أمريكا اللاتينية. كان التركيز على قنوات ومحتوى الرياضة، والتي تختلف في أهميتها من بلد لآخر. ساعد التعاون بين الهيئات على تسهيل المناقشات حول الإجراءات، ومعالجة الاعتبارات الخاصة بالسوق. حالة Walmart-Cornershop أبرزت التحديات في الأسواق الرقمية. كشف تحليل هذه الحالة في تشيلي والمكسيك عن نهج متباين، بما في ذلك الاختلافات في تعريف السوق ونظريات الضرر. حظرت المكسيك الصفقة، في حين أقرت تشيلي الصفقة بدون أي إجراءات.

اختتم السيد إستيبان غريكو مداخلته بتقديم خطوات حاسمة لتحسين التعاون، مثل المشاركة في الأحداث والمبادرات الثنائية، وتعزيز الروابط الشخصية والمؤسسية مع الهيئات والأفراد.

ملاحظات وتعليقات الخبراء

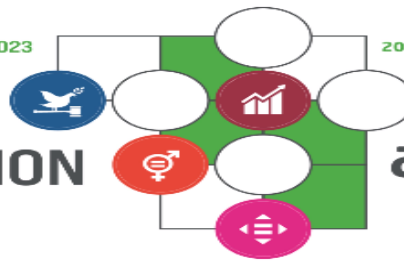
بول لوجارد: يتطلب التعاون الفعال بين الهيئات في مجال مراقبة حالات الاندماج مستوى معيئاً من التوافق الإجرائي والتحليلي، وهو أمر حاسم لتحقيق المنافع المتبادلة. أوافق تماماً على أن إقامة علاقات عملية والتعرف على المسؤولين من الهيئات الأخرى المشاركة في نفس القضية أمر أساسي. هناك قلق واحد لدى مجتمع الاعمال، وهو المعلومات السرية. عندما تقدم الشركات صفتها، فإنها تكشف عن معرفتها الحاصلة على حقوق ملكية، واستراتيجيات العمل. إنها على استعداد للقيام بذلك بشرط أن تبقى هذه المعلومات سرية. ومع ذلك، إذا تمت مشاركة هذه المعلومات بحرية مع الهيئات أو الأطراف الأخرى، فإن ذلك يشكل عاملاً مثيراً للريبة بالنسبة للشركات لتقديم مثل هذه المعلومات الحساسة. من الضروري أن يتم اعتبار نظامكم موثقاً به وشرعياً وجديراً بالثقة من قبل مجتمع الأعمال.

سابين زجيسكي: من الضروري أن نعطي أولوية لحماية المعلومات السرية وأسرار الأعمال، حيث يعزز ذلك الحاجة إلى بناء الثقة والتفاهم بشأن كيفية تعامل المنفذين مع هذه المعلومات واستخدامها. والقدرة على تبادل هذه المعلومات بشكل شخصي يعزز جوهر الثقة، وهو ما سعت جاهدة لتعزيزه عالمياً خلال جهود بناء القدرات. أعتقد بقوة أن الحفاظ على ثقة مجتمع الاعمال أمر مهم، حيث ستؤدي انتهاك تلك الثقة إلى الضرر وفقدان المعلومات القيمة. علاوة على ذلك، من المهم أن ندرك أن هناك نتائج متباينة في مجال مراقبة حالات الاندماج، حيث لا تتوصل لقرارات موحدة. العديد من الأسواق لا تزال وطنية أو حتى أصغر في نطاقها. وبالتالي، قد يكون لدى أي اندماج يتم الإبلاغ عنه في عدة ولايات قضائية تأثيرات متفاوتة في كل من تلك الولايات. في مثل هذه الحالات، فإن القرارات المتباينة هي شرعية ومقبولة. ومع ذلك، يجب بذل جهود لتوحيد النتائج قدر الإمكان من خلال فرض الإجراءات والوصول إلى قرار يُرضي الأطراف المعنية. ومع ذلك، لا يزال الهدف الأساسي لمراقبة حالات الاندماج هو التعامل مع أي تأثيرات ضارة قد يكون للاندماج على الصعيد الوطني. من خلال التعرف على ظروف السوق في الولايات الأخرى المبلغ عنها، بما في ذلك أي اختلافات والأسباب وراءها، يمكن للشخص الحصول على رؤية لتحديد أسواقه الخاصة بشكل أكثر فعالية. ويمكن أن تساعد هذا العملية في تحديد حواجز الدخول وتحسين صنع القرار على الصعيد الوطني.

ويلارد مويمبا: يمكن أن يحقق التعاون غير الرسمي فوائد كبيرة جنباً إلى جنب مع التعاون الرسمي. مثال من الكوميسا يوضح هذه النقطة. من خلال المبادرات غير الرسمية مع زملاء من سلطات منافسة وطنية، تم مناقشة صفقة هامة تتعلق بشركتي Heineken و distell. في البداية، أشارت السلطات الزامية والسوازيلندية إلى عدم وجود مشكلات في الصفقة، نظراً لتواجد AB InBev كلاعب مهيم في أسواق البيرة المعنية. ومع ذلك، بعد اجتماع ضم زامبيا وزيمبابوي وسوازيلاند والكوميسا، تم إجراء فحص شامل للصفقة. أصبح واضحاً أن وجهات نظر الزامية والسوازيلندية لم تكن دقيقة تماماً. على الرغم من أن AB InBev يحتل موقعاً مهيماً في قطاع البيرة، إلا أن الحقيقة المتجاهلة هي أن Heineken و distell هما المشغلان المهيمنان الوحيدين في سوق قطاع البيرة في تلك البلدان. وبناءً على ذلك، كانت الصفقة ستؤدي إلى تحكم شركة واحدة في القطاع بأكمله. من خلال الترتيب غير الرسمي، تعاونت الهيئات، وتم التعرف على المشكلة، وأقرت الصفقة في النهاية. من المهم أن تطور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) ومؤتمر الأمم



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وغيرها من الولايات، القدرة على تعزيز الهيئات الحديثة و تعزيز التعاون بين الهيئات الحديثة والهيئات المتقدمة للتغلب على المخاوف المتعلقة بضمانات السرية في التعاون الرسمي.

إستيبيان جريكو: يلعب التعاون والتنسيق بين الهيئات دورًا حاسمًا في جانبيين هامين. أولاً، هناك حالات تختار فيها الشركات الإبلاغ عن عملياتها في بعض الولايات، عادةً الولايات الأكبر أو الأكثر خبرة، ثم تضغط على هيئات الدول النامية للموافقة على العملية استنادًا إلى الموافقات التي تلقوها في الولايات المتقدمة. ومع ذلك، قد تكون ظروف السوق مختلفة، وبالتالي، يصبح من الضروري تبادل المعلومات والبقاء على اطلاع على إجراءات الولايات الأخرى. ثانيًا، في حالة عدم التنسيق أو التعاون المعلوماتي، قد تكون الهيئات عرضة للانتقادات التي تشير إلى أنها تتساهل مع الشركات. يمكن أن يحدث ذلك عندما تفرض ولاية إجراءات مختلفة أو تفرض عملية تمت الموافقة عليها في بلد آخر. من الضروري أن نأخذ في الاعتبار الاختلافات السياقية وإمكانية الجهود المنسقة للوصول إلى حلول أكثر فعالية وملائمة.

الأسئلة والاجوبة

السؤال الأول: الصومال: كيف يكون الاندماج والاستحواذ الطريقة الأمثل لتحقيق العديد من الإيجابيات في مجال المنافسة؟

ويلارد مويمبا: عندما تندمج الشركات، فإن الدافع الرئيسي هو تعزيز الكفاءة، واستغلال الترابطات الاستراتيجية، ودمج التكنولوجيات الخاصة بها. وهذا في النهاية يعود بالفائدة على المستهلكين. في الواقع، يتم الموافقة على معظم الصفقات، حتى على المستوى العالمي، من قبل سلطات المنافسة، حيث يعترفون بالآثار الإيجابية الذي تحققه مثل هذه الاندماجات على الاقتصادات وعلى المستهلكين، وأكبر ميزة تكمن في الكفاءة والتقدم التكنولوجي.

بول لوجارد: من المهم أن تعدل كل ولاية قواعد المنافسة وقواعد مراقبة حالات الاندماج لتلبية الاحتياجات المحلية. صحيح أن المعايير المختلفة قد تعقد التعاون، مما يجعل الأمر صعبًا على الشركات التي تقوم بتقديم المعاملات. وشدد على أن هناك الكثير من التوافق بين الهيئات في جميع أنحاء العالم مثل شبكة للمنافسة الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي قامت بعمل مميز وحققت نجاحًا كبيرًا في إعداد المواد وأفضل الممارسات التي تساعد الهيئات على أن تكون متوافقة إلى حد ما. مع مرور الوقت، تصغر الاختلافات بين الولايات، ومع ذلك، حتى مع الاختلافات، يمكن للهيئات أن تعمل معًا.

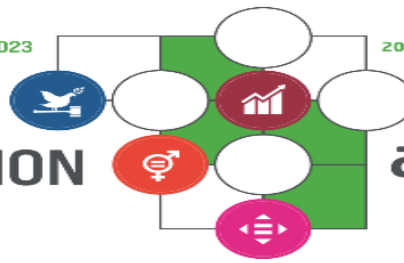
إستيبيان جريكو: تؤثر الاندماجات على الاقتصاد بشكل إيجابي، كما ذكر بول، حيث أن أقل من خمسة في المئة من الاندماجات تواجه مشكلات ذات صلة بالمنافسة أو تأثيرات سلبية. يجدر بالذكر أن الاعتبارات الاقتصادية تميل إلى التوافق أكثر من الجوانب القانونية. وقد رسخ التحليل الاقتصادي للاندماجات التوافق في النهج والمنهجيات لتقييم الاندماجات. ويتيح هذا التوافق للأنظمة القانونية المختلفة اعتماد منهجيات مماثلة في تحديد المشكلات المحتملة المتعلقة بالمنافسة.

السؤال الثاني: جلال بن خليفة، مقرر، مجلس المنافسة الجزائري، تحدثنا عن التعاون الذي يكون بين هيئة المنافسة من أجل مواجهة الاندماج العابر للحدود، هل يمكن تحديد هذا النوع من التعاون، وهل تحتاج سلطات المنافسة العربية إلى اتفاقية أو بروتوكول موحد تسير عليه، أو هناك أشكال أخرى ممكن أن يقترحها الخبراء؟

ويلارد مويمبا: كما ذكر، فإن تحقيق الانتصارات السريعة في التعاون قد يستغرق وقتًا طويلاً في بعض الأحيان. على سبيل المثال، في حالة الكوميسا، تم إنشاء نظام التحكم في الاندماجات الفوق وطني في عام 1994، ولكن استغرق الأمر حتى عام 2004 لتطوير اللوائح وحتى عام 2015 لإنشاء الهيئة. قد تستغرق عملية النقاش بين الدول الأعضاء لإنشاء مثل هذا التشريع وقتًا طويلاً. يمكن أن تكون أسرع طريقة للتعاون هي العمليات الثنائية الأطراف من خلال وثائق التفاهم (MOUs) والتي يمكن أن تكون فعالة، على الرغم من أنها قد تواجه تأخيرات. أسهل وأسرع شكل للتعاون هو من خلال التعاون غير الرسمي، حيث تسهل العلاقات الشخصية بين الزملاء في هيئات المنافسة المختلفة التواصل من خلال المكالمات الهاتفية أو البريد الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك، تبذل جهود لتعزيز العلاقات الشخصية بين المعالجين في القضايا الإقليمية. على سبيل المثال، تهدف ورش العمل إلى ضمان أن يتعرف معالجو القضايا في المنطقة على بعضهم البعض. وهذا يساعد على تبسيط التواصل وتبادل المعلومات. حدث مثل فوائد هذه العلاقات غير الرسمية عندما حذر معالج قضية من بلد آخر زملاؤه بشأن قضية رئيسية تتعلق بشركة سابقك السعودية، حتى قبل أن تقوم سابقك بإخطار رسمي للمعاملة. أدى هذا التبادل غير



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



الرسمي للمعلومات إلى اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب وفرض غرامة بلغت 315,000 دولار أمريكي على سابل بسبب تأخر الإخطار.

6) الجلسة الرابعة: أفضل الممارسات في تخطيط وإجراء دراسات السوق

تراسست الجلسة الرابعة السيدة لين روبرتسون، خبيرة في المنافسة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ستقدم هذا الجلسة نظرة عامة على كامل عملية إجراء دراسات السوق، مع التركيز على النهج المختلف الذي يمكن أن تتبعه سلطات المنافسة في هذا الصدد، والاعتبارات الاستراتيجية في بداية تخطيط دراسة السوق.

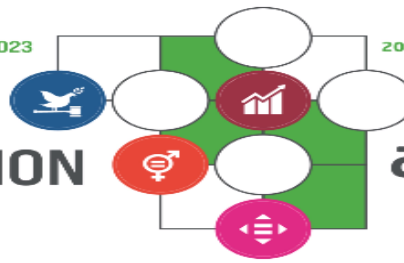
قدم السيد أنطونيو كابويانكو، نائب رئيس قسم المنافسة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المداخلة الأولى، حيث بدأ بتسليط الضوء على دراسات السوق كأداة تستخدمها سلطات المنافسة لاكتساب تفاصيل حول ديناميات السوق، وفهم تأثير التوجهات الناشئة (مثل الرقمنة)، ومعالجة المخاوف العامة من الحكومات والمجتمع المتعلقة بقضايا المنافسة، حيث يمكن أن تساعد هذه الدراسات على ربط سياسات المنافسة بسياسات أخرى مثل حماية المستهلك والتجارة والاستثمار. ثم ناقش التحديات التي تواجه سلطات المنافسة عند إجراء دراسات السوق، مع التركيز على نقص الموارد كتحدي رئيسي، ولكن أكد السيد كابويانكو على أهمية التعاون الدولي مع الهيئات الأخرى للمساعدة في تحديد نطاق الدراسة. ثم ناقش الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه التعاون مع أصحاب المصلحة في نجاح دراسات السوق، مما يتيح لسلطات المنافسة الحصول على الدعم وتأكيد تحليلها. بعد ذلك، ألقى السيد كابويانكو الضوء على المنهجيات المختلفة في دراسات السوق والعناصر الرئيسية للتحليل مثل تقييم هيكل السوق، وتحديد فشل السوق، وفحص خصائص المنتج، وفهم عوامل الطلب والعرض، واستكشاف حواجز الدخول، مع التأكيد على الدور الهام الذي تلعبه الأطر القانونية في دراسات السوق. ثم عرض نتائج دراسات السوق مثل إجراءات الإنفاذ، وتوصيات التنظيم والسياسة، وإجراءات حماية المستهلك، وفي بعض الحالات عدم اكتشاف مشكلة. وختم السيد كابويانكو بتسليط الضوء على التمييز الواضح بين دراسات السوق، التي لا تلزم ولا تفرض التزامات على الحكومات أو المتلقين للتوصيات، والتحقيقات السوقية، التي تمنح سلطات المنافسة السلطة لفرض تدابير إصلاحية، كما يتجلى ذلك في حالتي المكسيك والمملكة المتحدة.

ثم قدمت السيدة أنيد غونزاليس هيرنانديز، المنسق العام للتحليل الاقتصادي في المديرية العامة للدراسات الاقتصادية بالهيئة الاتحادية للمنافسة الاقتصادية، المكسيك، تجربة المكسيك في دراسات السوق وعرضت العملية والمعايير المستخدمة من قبل COFECE. وأكدت أنه بموجب قانون المنافسة الاقتصادية الفدرالي، يُسمح COFECE بإجراء دراسات السوق لتحديد العقبات، وفهم هيكل السوق، وتحليل التأثيرات العمودية، وكشف فشل السوق، حيث تؤدي هذه الدراسات إلى توصيات بإصلاحات تنظيمية وسياسات عامة. كما قدمت الدراسات التي أجرتها COFECE مثل القطاع المالي والقطاع الزراعي، بالإضافة إلى دراسات سوق محددة حول الأدوية، وسوق التجزئة للمواد الغذائية. وأبرزت السيدة غونزاليس الخطة الاستراتيجية المستخدمة لتحديد القطاعات والأسواق للدراسة بناءً على عناصر نوعية وكمية، مثل المساهمة في النمو الاقتصادي، واستهلاك الأسر ذات الدخل المنخفض، وخصائص السوق التي تسهل هياكل مناهضة للمنافسة، وحاجة التدخل الحكومي، وتحديد الممارسات المعادية للمنافسة، والدراسات السابقة التي أجرتها السلطات الأخرى، ثم يتم اقتراح اختيار القطاعات أو الأسواق من قبل قسم الدراسات الاقتصادية ويتم التصويت عليها من قبل الأعضاء، أو يمكن أن يتم طلبها مباشرة من جهة أخرى أو جهاز تنظيمي. كما أشارت السيدة أنيد أيضاً إلى بعض دراسات السوق التي أجرتها COFECE بما في ذلك سوق التجزئة الحديثة للمواد الغذائية، التي كشفت تأثير التجارة الإلكترونية على مبيعات السوبرماركت ودخول لاعبين جدد مثل السوق الإلكترونية وشركات التكنولوجيا الكبرى، وألقت الضوء أيضاً على دراسة مستمرة تركز على قطاع التكنولوجيا المالية، محللة هيكله وأدائه والعقبات التنظيمية وتأثيره على المنافسة الاقتصادية المالية والشمول المالي. وختمت السيدة غونزاليس مداخلتها بتسليط الضوء على زيادة عدد شركات التكنولوجيا المالية في المكسيك، مشيرة إلى الفوائد المحتملة لتعزيز المنافسة، بما في ذلك تقليل هوامش الفوائد، وزيادة إمكانية الوصول إلى الائتمان للأفراد والشركات الصغيرة، وتحسين الشمول المالي.

السؤال الأول: جميل زايد: هل تختلف المنهجيات المعتمدة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عن منهجيات البنك الدولي في إجراء دراسات السوق؟



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



أنطونيو كابويانكو: تتبع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) نهجاً تقليدياً في جمع تجارب سلطات المنافسة لفهم كيف قامت بتحليل جوانب مختلفة لدراسات السوق. تتضمن هذه الدراسات فحص قضايا الطلب والعرض واتجاهات الأسعار ومستويات التركيز وعوامل أخرى ذات الصلة. توفر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مجموعة من الأدوات التي يمكن أن تستخدمها سلطات المنافسة، على الرغم من أنها ليست قائمة شاملة، وتسمح بالمرونة والإبداع وفقاً للقضايا المحددة التي يتم التحقيق فيها. هناك فهم مشترك وتبادل للمعلومات بين سلطات المنافسة بشأن المنهجيات ونقاط القوة والضعف واستخدام أدوات مختلفة. يساهم هذا التعاون غير الرسمي في وضع دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، الذي يقدم اقتراحات وتوصيات لإجراء دراسات السوق.

أما المتحدث التالي فكان السيد جلال بن خليفة، مقرر، مجلس المنافسة الجزائري، وقد شارك تجربة مجلس المنافسة الجزائري في إجراء دراسات السوق. بدأ مداخلته بعرض مثل دراسة سوق الأدوية البشرية في الجزائر، ودراسة قطاعية حول تنافسية سوق النقل البحري للبضائع بالحاويات. وثم تحدث عن الإطار التشريعي والوظيفي، وأوضح أن المشرع يعطي مجلس المنافسة في القانون الحق في إجراء كل الأعمال المفيدة من بينها الدراسات التي تكون في مجال اختصاصه كما محدد في المادة 2. أما بالنسبة للإطار الوظيفي لدراسات الأسواق، فقد انشئت على مستوى مجلس المنافسة مديرية متخصصة في دراسة الأسواق والتحقيقات الاقتصادية حيث أعطيت لها مهام قيادة عمليات إنجاز دراسات الأسواق وتحليلها. وأشار السيد بن خليفة أنه يمكن للمجلس أن يستعين بأجهزة ومصالح خارجية لدراسات الأسواق، كمصالح الضرائب ومصالح مكلفة بتحقيقات التجارة وخبراء وطنيون أو دوليين. ومن ثم تناول فوائد دراسة السوق لمجلس المنافسة الجزائري حيث تسمح له معرفة وضعية المنافسة في السوق وتركيباتها، وتكشف أوضاع الهيمنة، مما يسمح للمجلس بتخصيص المنافسة في السوق المعنية والقيام بالأخطار الذاتي، وتقديم توصيات للسلطات حول النصوص التشريعية والتنظيمية، وحث المتعاملين الاقتصاديين على احترام قانون المنافسة. وقد سلط الضوء على كيفية استهداف الأسواق لدراساتها، ويرجع ذلك إلى أهمية قطاع الاقتصاد الوطني، وهنا أعطى مثل عن سوق الأدوية الذي شكل قيمة 360 مليار دينار، و نمو هذا السوق بنسبة 10%. اختتم السيد بن خليفة مداخلته بمشاركة المنهجيات والتقنيات المتبعة في إجراء دراسات الأسواق في الجزائر.

السؤال الثاني: كيف تحدد أصحاب المصلحة؟ وما هي دراسات السوق في الأسواق الناشئة والأضرار المحتملة؟

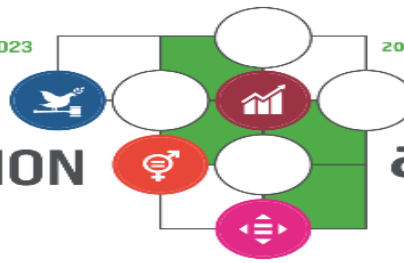
جلال بن خليفة: يتم تحديد أصحاب المعنيين بالسوق من خلال التعاون مع الإدارات المعنية، إذا كان لدينا قواعد بيانات متخصصة بالتجارة، يمكن لنا أن نستخرج جميع المتعاملين، ويمكن أيضاً أن نرجع إلى جميع الجمعيات المعروفة التي تنشط في السوق.

أنيد غونزاليس هيرنانديز: لقد أجرينا دراسات سوق لفهم كيف يمكن أن يعيد السوق هيكلته عندما يدخل لاعبون جدد، على الرغم من أننا لم نصدر أي أحكام تتعلق بانتهاكات قوانين المنافسة. أثناء العمل على دراسة سوق تتعلق بشركات التكنولوجيا الكبيرة، لا أستطيع تقييم تفاصيل كاملة حيث أنها لا تزال قيد التقدم. ومع ذلك، لاحظنا أن قطاع التكنولوجيا المالية في المكسيك لم يتم تأسيسه بعد. ندرك أن شركات التكنولوجيا الكبيرة يمكن أن تخلق قوة سوقية هامة، ولكن نظراً لعدم وجود قطاع قائم لتقييم الضرر، نعتقد أنه من المهم السماح للقطاع بالتطور مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة. نعترف بالمخاطر المحتملة ولكننا نؤكد أيضاً على ضرورة البقاء منفتحين أمام هذه الشركات الجديدة والقطاعات المبتكرة.

المدخلة الرابعة قدمتها السيدة آنا صوفيا رودريغز، عضو مجلس إدارة / مفوض في هيئة المنافسة البرتغالية، حيث أبرزت الصلاحيات التي منحة لهيئة المنافسة البرتغالية لإجراء دراسات السوق والاستفسارات التي تركز على قطاعات اقتصادية محددة أو أنواع معينة من الاتفاقيات. وشددت على السلطة الممنوحة للهيئة لطلب المعلومات من أصحاب المصلحة والشركات لأغراض دراسات السوق، مع متطلبات نشر استنتاجات دراسات السوق على موقع الهيئة الإلكتروني. ثم ناقشت العوامل التي كانت حاسمة في قرار الهيئة بإجراء دراسات السوق مثل تكبير المنافسة (مثل التكامل العمودي الذي يعيق الوصول إلى المنتجات أو البنية التحتية الأساسية الضرورية)، حواجز الدخول، انتهاكات محتملة لقوانين المنافسة، والأسواق الناشئة (الأسواق الجديدة ذات العناصر المبتكرة). ثم قدمت العديد من أمثلة الدراسات التي أجرتها هيئة المنافسة البرتغالية، وتشمل دراسات قطاع التكنولوجيا المالية وقطاع hemodialysis والقطاع الرقمي وقطاع الوقود والغاز الطبيعي والنقل وأسواق bottled LPG، حيث كانت كل دراسة مدفوعة بعوامل محددة، مثل القلق بشأن تطور السوق البطيء والتركز العالي وعدم وجود المنافسة وأطر التنظيم القديمة أو ديناميات السوق المستقرة. كما قدمت حالة قطاع الوقود كمثال على دراسة السوق الجارية، وأكدت طبيعة استمرارية دراسات السوق وضرورة التدخلات التكميلية والمبادرات الداعمة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت مثلاً آخر عن دراسة السوق في قطاع التكنولوجيا المالية والمنافسة، حيث تركزت مخاوف الهيئة على تحديد



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



العقبات التي تعوق دخول مقدمي الخدمات الجدد والمنصات الرقمية في قطاع التكنولوجيا المالية. وختمت السيدة رودريغز مداخلتها بالذکر أن دراسات السوق ليست أحداثاً معزولة ولكنها عمليات مستمرة تتطلب متابعة مستمرة ودعم تنفيذ التوصيات والتكامل مع أدوات سياسة المنافسة الأخرى، حيث يمكن أن تساعد في اكتشاف سلوكيات مناهضة للمنافسة، وتؤكد على ضرورة مشاركة أصحاب المصلحة واستشارات عامة، حيث تساهم في توصيات واستنتاجات أفضل.

أما المداخلة الأخيرة كانت للسيد هشام فهد العقيل، نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الاقتصادية، الهيئة العامة للمنافسة، المملكة العربية السعودية، حيث شارك تجربة المملكة ممثلة في الهيئة العامة للمنافسة في إجراء الدراسات الاقتصادية، وبدأ مداخلته بعرض الإطار القانوني بالإشارة إلى المادة 3 من تنظيم الهيئة، على أن تتولى على وجه الخصوص مراقبة الأسواق وإجراء البحوث والدراسات اللازمة. وقد قامت الهيئة العامة للمنافسة في السنوات الماضية بإجراء العديد من الدراسات شملت قطاع السيارات، قطاع الأدوية، التأمين الصحي، القطاع العقاري (سوق الأراضي و مستوى المنافسة فيه)، وتعمل حالياً على دراسة قطاع البناء والقطاع الزراعي. وثم سلط السيد هشام الضوء على مراحل الدراسة التي تجريها الهيئة العامة للمنافسة، وهي تشمل 3 مراحل: دراسة الوضع الحالي في القطاع المعني لفهم هيكل السوق ومعرفة مستويات المنافسة والحصص السوقية، وحصر الأنظمة واللوائح التنفيذية المنظمة للقطاع. معرفة أفضل الممارسات الدولية من خلال دراسة الإجراءات التي تتبعها الدول. وبناء على التقييم تقوم الهيئة بصياغة بعض التوصيات الخاصة في الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية والسلوكية التي تعزز المنافسة.

ومن ثم أشار السيد هشام إلى بعض التحديات التي تواجه الهيئة في دراسات الأسواق وكيفية تخطيطها: ترتيب أولويات الدراسات القطاعية، ومن هذا المنطلق قامت الهيئة بوضع معايير كمية ونوعية لاختيار القطاعات، ومن أهم الأدوات التي طورتها هيئة المنافسة هي التحليل الثابت التي تقوم الهيئة من خلاله بمقارنة مستويات المنافسة والربحية في القطاعات ومقارنتها مع مجموعة من الدول، كدول مجموعة الـ 20. ووفرة البيانات وتجميعها، وهنا قامت الهيئة بوضع مبادرة للاستفادة من التقنيات المتوفرة للحصول على البيانات الفورية. وكيفية مشاركة أصحاب المصلحة كالجهاز التنظيمية، بما أن التوصيات الصادرة من هذه الدراسات تحتاج إلى تطبيق، فقامت الهيئة بإنشاء إدارة كاملة لدعم السياسات، وكذلك وقعت العديد من اتفاقيات التفاهم مع الجهات التنظيمية.

اختتم السيد هشام مداخلته بالإشارة أن الهيئة حريصة على مشاركة أصحاب المصلحة منذ بداية الدراسة، حيث قامت بتكوين لجان توجيهية تتكون من أصحاب المصلحة.

السؤال الثالث: لين روبرتسون، كيف يمكنك تعزيز فعالية تدخلاتك من خلال دراسات السوق عندما لا تكون لديك الصلاحيات لفرض العلاجات؟

آنا صوفيا رودريغز: في البلدان التي لا تمتلك سلطة المنافسة صلاحية فرض الإجراءات، مثل المكسيك أو المملكة المتحدة، يمكنها فقط توصية بتلك الإجراءات. قد تشمل هذه التوصيات تغييرات في القوانين أو التشريعات، وإزالة العوائق، أو منح الوصول للمنافسين للبنية التحتية الأساسية. ونظراً لعدم ارتباط هذه التوصيات بطابع قانوني، فإنه يتطلب جهود دؤوبة للدفاع عن تنفيذها. ويجب على سلطة المنافسة أن تحاول تكمل مبادراتها في الدعوة إلى تنفيذ هذه التوصيات عن طريق المشاركة الفعالة في الفرص مثل تقديم آراء حول مشاريع القوانين في البرلمان. يجب على السلطة تنظيم اجتماعات مع أصحاب المصلحة للتوعية بأهمية هذه التوصيات والفوائد المحتملة، والدعوة إلى تنفيذها. ويجب على سلطة المنافسة أن تحاول قياس أو توضيح فوائد تنفيذ هذه الإجراءات للحصول على دعم أصحاب المصلحة لتعزيز الأسواق التنافسية وتحقيق فوائد للمستهلكين.

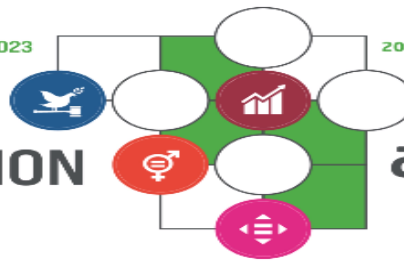
السؤال الرابع: تونس، دراسات الأسواق تواجه تحدي مهم جداً وهو إبداء رأي صحيح وموضوعي بحالة السوق، فما هي الآليات المتبعة لمواجهة هذا الواقع وهذه التحديات؟

هشام فهد العقيل: أعتقد أن دراسات الأسواق لا يتطلب وجود هيكل، حتى يمكن دراسة الأسواق غير الهيكلية ومعرفة تفاصيلها من خلال مشاركة أصحاب المصلحة والحديث معهم.

جلال بن خليفة: بالنسبة للأسواق الغير رسمية يمكن اللجوء إلى وسائل وضعية المخالفات، في ما يخص عدم الفوترة يمكن استخدام وسائل أخرى عن طريق تحقيقات، الاعتماد على المخزونات الفعلية في الإحصائيات، لأن الاعتماد على الأرقام المصرح بها لا يعطي الأرقام الصحيحة.



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



أنطونيو كابوبياتكو: في سياق دراسات السوق ، حيث لا توجد مراجعة قضائية خارجية كما هو الحال في قضايا الإنفاذ ، من المهم ضمان جودة التحليل والتوصيات. تتمثل إحدى طرق تحقيق ذلك في عملية مفتوحة وشاملة تتضمن التشاور مع أصحاب المصلحة طوال الدراسة. يمكن أن يشمل ذلك مشاركة التوصيات الأولية وتنظيم جلسات الاستماع والمشاركة مع النظراء وأصحاب المصلحة المعنيين. في حين أن دراسات السوق قد لا تحتوي على نفس الفحوصات الخارجية مثل مراجعات المحكمة ، فإن التركيز على الانفتاح والمشاركة يمكن أن يساعد في ضمان مصداقية الدراسة.

السؤال الخامس: هل يمكن التطرق الى موضوع استحواذ Microsoft ، فقد تم الاعتراض عليه في المملكة المتحدة ، ولكن تمت الموافقة عليه في الاتحاد الأوروبي.

أنا صوفيا رودريغز: لدى البلدان المختلفة عتبات إخطار مختلفة لعمليات الاندماج ، مثل تركيز المملكة المتحدة على حصة العرض بدلاً من حصتها في السوق. سلطت دراسات السوق الضوء على مسألة عمليات الدمج والاستحواذ المحتملة في الأسواق الرقمية التي قد تمر دون أن يلاحظها أحد بسبب الشركات المقتناة التي لم يكن لديها بعد معدل دوران كبير أو بصمة سوقية. على الرغم من ذلك ، لا يزال بإمكانهم أن يكونوا منافسين محتملين مناسبين. لعبت دراسات السوق دورًا مهمًا في فهم الأدوات المختلفة التي يمكن استخدامها لمعالجة عمليات الاندماج هذه. تم تقييم أمثلة استحواذ Facebook على Instagram و WhatsApp مسبقًا من قبل سلطات مثل FTC و DOJ ، مما يكشف أن عمليات الدمج هذه كانت تهدف إلى القضاء على المنافسة المحتملة. قدمت مثل هذه الحالات رؤى ودروس قيمة للميدان.

توصيات من الخبراء

هشام فهد العقيل: دراسات السوق لها تكاليف باهظة ولكن فوائدها عالية.

جلال بن خليفة: دراسة السوق سوف تسمح لهيئة المنافسة في تحقيق فعالية نشاطها، بدون هذه الدراسة مجلس المنافسة سوف يجهل وضعية السوق، وبالتالي لا يمكن له أن يمارس مهامه ولن تكون له الفعالية التي يتطلبها.

أنيد غونزاليس هيرنانديز: يجب أن يفوض القانون السلطات القطاعية لتنفيذ توصيات دراسات السوق.

أنطونيو كابوبياتكو: الشفافية مهمة لتعريف الجمهور بأسباب دراسات السوق ، والانفتاح لمناقشة القضايا خلال عملية دراسات السوق.

أنا صوفيا رودريغز: دراسات السوق ليست سباقًا ، إنها سباقات الماراثون. يجب صياغة دراسات السوق على المدى الطويل.

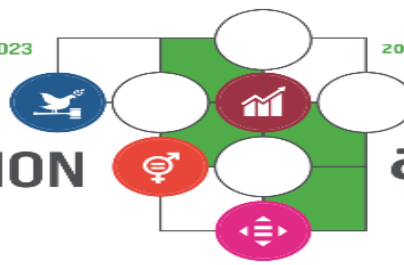
7) الجلسة الختامية: المضي قدماً في تعزيز المنافسة في المنطقة العربية

أقيم منتدى المنافسة العربي الرابع في الرياض، المملكة العربية السعودية، على مدار يومين. وشهد الحدث مشاركة نشطة من سلطات المنافسة العربية والدولية، وخبراء من مجالات مختلفة، وأكاديميين، ومحترفين في القطاع الخاص. وشارك أكثر من 20 خبيرًا خبراتهم القيمة في أربعة جلسات، حيث قدموا دراسات حالة وناقشوا أفضل الممارسات بهدف تحسين أنظمة المنافسة في المنطقة العربية.

في ختام المنتدى، توصلت سلطات المنافسة العربية إلى توافق حول توصيات محددة يجب تنفيذها في السنوات القادمة. تشمل بعض هذه التوصيات إجراء أنشطة تعزيز القدرات لتعزيز دراسات السوق، وتعزيز لوائح الاندماج، تمكين مشاركة المرأة العربية في المنافسة، بناء شراكات مع الشباب لتعزيز معرفتهم بقانون وسياسات المنافسة، تعزيز التنسيق مع شبكة المنافسة العربية، العمل على موازنة قوانين المنافسة في المنطقة العربية، اقتراح مشاريع تعاون مع هيئات المنافسة المتقدمة والنامية والأقل نمواً، وتعزيز التعاون الإقليمي لتعزيز سياسات المنافسة في المنطقة العربية، إنشاء قاعدة بيانات أو منصة مشتركة لمختلف قرارات ومنشورات هيئات المنافسة العربية، عقد ورشا عمل على المستوى الإقليمي تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية، ووضع مؤشر مركب للمنافسة في المنطقة العربية.

4

ARAB
COMPETITION
FORUM



منتدى
المنافسة
العربي

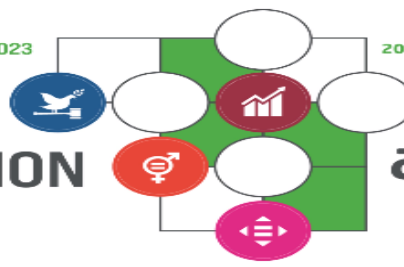
4

III. جدول الاعمال

اليوم الأول: 23 أيار/مايو 2023	
التسجيل	9:00-8:30
الكلمات الافتتاحية والتعليقات التمهيدية - أحمد بن عبد الكريم الخليفة، رئيس مجلس الإدارة، رئيس الهيئة العامة للمنافسة، المملكة العربية السعودية - رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) - ريبيكا غرينسبان، الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) - كارمين دي نوييا، مدير شؤون المالية والشركات، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	9:45-9:00 جلسة مفتوحة/بث مباشر
جلسة خاصة: الشباب العربي في المنافسة (الجامعات داخل المملكة) تم دعوة الجامعات المشاركة في المملكة العربية السعودية لإعداد دراسة حالة أصلية حول موضوع متعلق بعمليات الدمج والاستحواذ. وخلال هذه الجلسة الاحتفالية الخاصة، ستمنح جوائز لفائزي التحدي التنافسي.	10:15-9:45 جلسة مفتوحة/بث مباشر
استراحة قهوة وصورة جماعية	10:30-10:15
الجلسة الأولى: تعزيز فعالية سلطات المنافسة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً يجب على كل سلطة منافسة التغلب على العقبات التي تحول دون إنفاذ قانونها الخاص بالمنافسة. ولكن بالنسبة للدول النامية والأقل نمواً كثيراً ما تكون هذه العقبات أشد وأكثر، وتفاقمها تحديات خاصة بهذه الدول. يمكن أن تعيق نقص ثقافة المنافسة، أو حتى البيئة المعادية، عمل سلطات المنافسة التي تعاني من قلة الموارد. يمكن أن تكتسب العلاقات مع الجهات التنظيمية والأجهزة الحكومية الأخرى تعقيداً خاصاً عندما تكون هيئات المنافسة شابة وتفتقر إلى الموارد والتأثير.	12:00-10:30 جلسة مفتوحة/حضورياً وافتراضياً



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



ستناقش هذه الجلسة التحديات التي تواجه عمل سلطات المنافسة التي لا تزال في بداية أنشطتها، لا سيما تلك الموجودة في البلدان النامية والأقل نمواً، وتقتصر آليات لمواجهة هذه التحديات. كما سيطرح الخبراء في المناقشة وجهات نظر وأمثلة دولية، إقليمية، ووطنية.

منسق الجلسة: الإسكوا

ميسر الجلسة: عبدالعزيز بن عبدالله الزوم، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للمنافسة، المملكة العربية السعودية

المتحدثون:

- فريدريك جيني، رئيس لجنة المنافسة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أستاذ في ESSEC Paris Business School، فرنسا
- ناتالي خالد، منسقة مشروع المنافسة وحماية المستهلك، مسؤولية الشؤون الاقتصادية، الإسكوا
- ويلارد مويمبا، الرئيس والمدير التنفيذي للجنة المنافسة بالكوميسا
- محمود ممتاز، رئيس جهاز حماية المنافسة المصري، و رئيس شبكة المنافسة العربية
- باباتوندي إيروكير، نائب الرئيس التنفيذي للجنة الفيدرالية للمنافسة وحماية المستهلك، نيجيريا

نقاش مفتوح

غذاء

12:00-1:30

الجلسة الثانية: استغلال الموقع المهيمن في الأسواق الرقمية

تظهر العديد من الأسواق الرقمية خصائص تشمل انخفاض التكاليف المتغيرة، والتكاليف الثابتة المرتفعة، والتأثيرات القوية للشبكة. قد تفضي هذه الخصائص إلى ارتفاع حصص شركات قليلة من السوق، مما قد يؤدي إلى ظهور ديناميات "المنافسة على السوق"، حيث تستحوذ شركة واحدة على الغالبية العظمى من المبيعات.

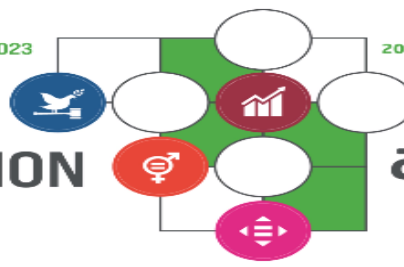
ستتناول هذه الجلسة مناقشة الأنواع الرئيسية لسوء استخدام الهيمنة في الأسواق الرقمية، وما يجعل هذه الأسواق فريدة من نوعها، وكيف تعاملت سلطات المنافسة حول العالم مع التحديات المذكورة أعلاه.

1:30-3:00

جلسة مفتوحة/حضورياً وافتراضياً

4

ARAB
COMPETITION
FORUM



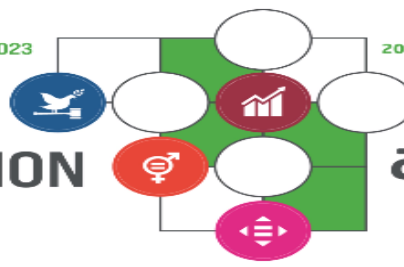
منتدى
المنافسة
العربي

4

منسق الجلسة: الأونكتاد ميسر الجلسة: تيريزا موريرا، مسؤولة فرع سياسات المنافسة والمستهلكين، شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، الأونكتاد المتحدثون: • وليام كوفاسيتش، أستاذ في جامعة جورج واشنطن • ناتالي هارسدورف-بورش، القائمة بأعمال المدير العام، هيئة المنافسة النمساوية • أوغور بيلجهان برهان، خبير المنافسة في دائرة الرقابة والتنفيذ، هيئة حماية المنافسة التركية • سوراب، مدير اقتصادي، مجلس حماية المنافسة، الهند • كريستينا كافارا، خبيرة اقتصادية، Keystone Europe ، وبروفيسور زائر في UCL London. نقاش مفتوح	
اليوم الثاني: 24 أيار/مايو 2023	
التسجيل	9:00-8:30
الجلسة الثالثة: مراقبة عمليات الدمج العابرة للحدود غالباً ما تكون مراقبة عمليات الدمج عبر الحدود معقدة، فتنطوي على إشكالات من حيث الولايات القضائية، والإجراءات والمواضيع. تثير هذه الأنواع من عمليات الدمج تحديات محددة لسلطات المنافسة التي تستعرض الحالة في عدة دول. والأهم من ذلك، يجب أن يكون لدى البلدان المعنية أنظمة فعالة لمراقبة عمليات الاندماج. وإجراء مراجعة فعالة للمعاملات عبر الحدود بما يضمن اتخاذ قرارات متسقة يتطلب تنسيقاً وتعاوناً عن كثب بين سلطات المنافسة المعنية. ستناقش هذه الجلسة مراقبة الدمج عبر الحدود وستقدم أيضاً أمثلة على الجهود الإقليمية. منسق الجلسة: الإسكوا ميسر الجلسة: ناتالي خالد ، منسقة مشروع المنافسة وحماية المستهلك، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا المتحدثون:	10:30-9:00 جلسة مفتوحة/حضورياً وافتراضياً



ARAB COMPETITION FORUM



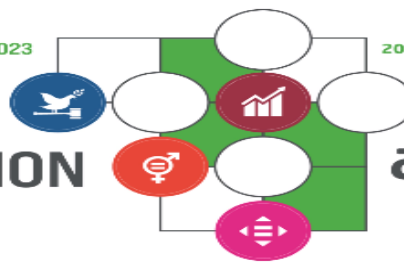
منتدى المنافسة العربي



• بول لوغارد، شريك في Baker Botts LLP • ويلارد مويمبا، الرئيس والمدير التنفيذي للجنة المنافسة بالكوميسا • محمد شيخ روجو، مقرر عام، مجلس المنافسة التونسي • سابين زجيلسكي، مديرة قضايا أولى، وكالة تنظيم المنافسة الوطنية في ألمانيا • إستييان جريكو، الرئيس السابق للجنة الوطنية للدفاع عن المنافسة (CNDC)، الأرجنتين، مدير Games Economics نقاش مفتوح	
استراحة قهوة	11:00-10:30
الجلسة الرابعة: أفضل الممارسات في تخطيط وإجراء دراسات السوق لا تعمل الأسواق دائماً بكفاءة، مما يؤثر سلباً على المستهلكين والمجتمع. عندما يحدث ذلك، تسعى سلطات المنافسة إلى فهم ديناميات المنافسة في سوق أو قطاع معين بشكل أفضل، من أجل تحديد أسباب الأداء الضعيف والتوصية بخيارات متعلقة بالسياسات التي يمكن اعتمادها للتعامل مع تلك الأسباب. عادة ما تنطوي دراسات السوق على تقييم متعمق لهياكل السوق أو الظروف التنافسية في قطاع معين؛ وتهدف إلى اكتشاف أوجه القصور الناشئة عن ضعف المنافسة، حتى لو لم تحدد السلوك المخالف لقوانين المنافسة. وثمة اختلافات بين السلطات المعنية بالمنافسة من حيث الإجراءات والمفاهيم المتصلة بدراسات السوق. ستبحث هذه الجلسة في مناهج مختلفة لتحديد الأسواق المستهدفة، والتخطيط وإجراء دراسات السوق. منسق الجلسة: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ميسر الجلسة: لين روبرتسون، خبيرة في المنافسة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتحدثون: • أنطونيو كابويانكو، نائب رئيس قسم المنافسة ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	12:30-11:00 جلسة مفتوحة/حضورياً واقتراضياً

4

ARAB COMPETITION FORUM



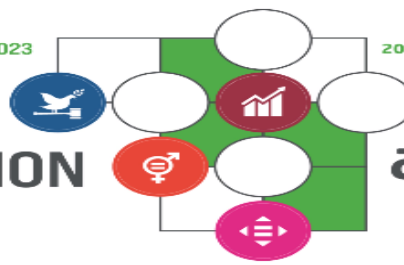
منتدى المنافسة العربي

4

• هشام فهد العقيل، نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الاقتصادية، الهيئة العامة للمنافسة، المملكة العربية السعودية • أنيد غونزاليس هيرنانديز، المنسق العام للتحليل الاقتصادي في المديرية العامة للدراسات الاقتصادية بالهيئة الاتحادية للمنافسة الاقتصادية، المكسيك • بن خليفة جلال، مقرر، مجلس المنافسة الجزائري • أنا صوفيا رودريغز، عضو مجلس إدارة / مفوض في هيئة المنافسة البرتغالية نقاش مفتوح	
استراحة الغذاء	12:30-1:30
الجلسة الخامسة: تطورات المنافسة في المنطقة العربية ميسر الجلسة: الإسكوا والهيئة العامة للمنافسة في هذه الجلسة، ستقدم سلطات المنافسة في الدول الأعضاء دراسات حالة وطنية و/أو تطورات المنافسة منذ منتدى المنافسة العربية الثالث، الذي عقد في أيار/مايو 2022.	2:30-1:30 جلسة مغلقة/حضورياً وافتراضياً
الجلسة الختامية: المضي قدماً في تعزيز المنافسة في المنطقة العربية منسقو الجلسة: الإسكوا والشركاء خلال هذه الجلسة، سوف يبين المشاركون الدروس المستفادة ومجالات التدخل الرئيسية اللازمة للنهوض بالمنافسة في المنطقة العربية. وتسعى هذه الجلسة إلى تحقيق الاتفاق على توصيات محددة بشأن تحسين سياسات المنافسة وإنفاذها في الدول الأعضاء. وستقدم الإسكوا وشركاؤها خططاً للمضي قدماً، مع تسليط الضوء على أهمية التعاون الدولي في تحسين المنافسة.	3:30-2:30 جلسة مفتوحة/حضورياً وافتراضياً



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



المرفق .IV

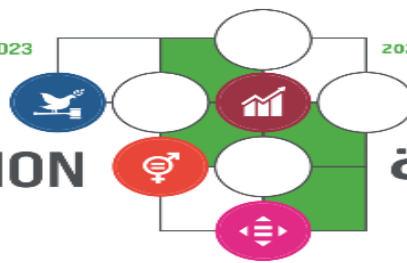
التغطية الاعلامية

حظي المنتدى بتغطية اعلامية كبيرة من قبل وسائل الإعلام السعودية والاقليمية، كما كتبت العديد من الصحف المحلية والإقليمية عن المنتدى وأهميته وأهدافه. هذه التغطية مهمة جدا نظرا لأهميتها الكبيرة في الترويج لأهمية المنتدى كمنصة إقليمية ودولية لتبادل الخبرات والمعلومات وافضل الممارسات بما يتعلق بسياسات المنافسة وتعزيزها في المنطقة العربية.

Facebook Posts
Save the date
Save the date
Opening session
Opening session
General video
General video
Session 1 speakers
Session 1 speakers
Session 2 speakers
Session 2 speakers
Session 3 speakers
Session 3 speakers
4 days left
4 days left
Session 4 speakers
Session 4 speakers
2 days left
2 days left



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي

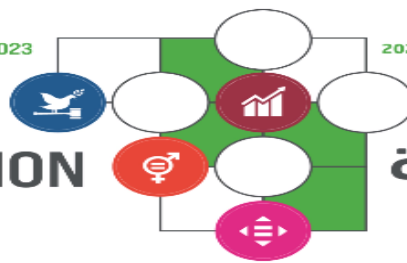


Happening in a few
Happening in a few
Happening now
ES quote
Day 1 wrap up video
PR Post
ACF 2nd day
Day 2 wrap up video

Twitter
Save the date
Save the date
Opening session
Opening session
General video
Session 1 speakers
Session 1 speakers
Session 2 speakers
Session 2 speakers
Session 3 speakers
Session 3 speakers
4 days left
4 days left



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي

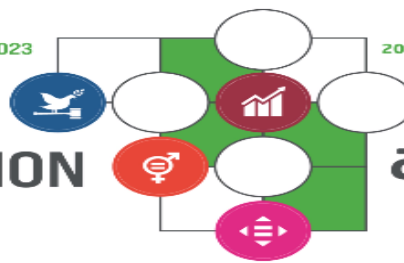


Session 4 speakers
Session 4 speakers
2 days left
2 days left
Happening in a few
Happening in a few
Happening now
Happening now
ES quote
ES quote
Day 1 wrap up video
PR tweet
ACF 2nd day
ACF 2nd day
Day 2 wrap up video

LinkedIn Posts
Save the date
Save the date
Opening session
Opening session
General video
General video
Session 1 speakers
Session 1 speakers



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي

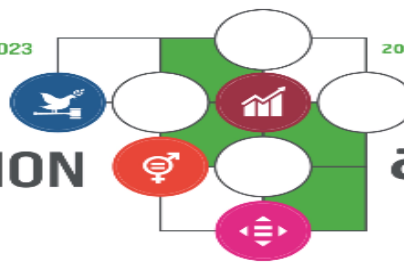


Session 2 speakers
Session 2 speakers
Session 3 speakers
Session 3 speakers
4 days left
4 days left
Session 4 speakers
Session 4 speakers
2 days left
2 days left
Happening in a few
Happening in a few
Happening now
ES quote
Day 1 wrap up video
PR post
ACF 2nd day
Day 2 wrap up video

Instagram Posts	
Save the date	
Opening session	
General video	
General video	
2 days left	



ARAB COMPETITION FORUM



منتدى المنافسة العربي



Session 1 speakers
Session 2 speakers
Session 3 speakers
Session 4 speakers
Day 1 wrap up video
PR post
Day 2 wrap up video

للحملات الإعلامية المحلية والاقليمية دور كبير في زيادة وعي المجتمع العربي بالمنافسة وأهميتها الاقتصادية، وفي خلق ثقافة المنافسة التي تعتبر احدى أهم عناصر المنافسة وواحدة من أهداف المنتدى. يمكنكم مشاهدة جزء من هذه التغطية الإعلامية على الروابط التالية:

[اقتصادي / المملكة تستضيف منتدى المنافسة العربي الرابع في العاصمة الرياض وكالة الأنباء السعودية \(spa.gov.sa\)](#)

[الإسكوا وشركاؤها تستضيف المنتدى العربي الرابع للمنافسة في الرياض \(evecorplogo.net\)](#)

[المملكة تستضيف منتدى المنافسة العربي الرابع في العاصمة الرياض \(argaam.com\)](#)

[المملكة تستضيف منتدى المنافسة العربي الرابع في العاصمة الرياض \(sabq.org\)](#)

[المملكة تستضيف منتدى المنافسة العربي الرابع في العاصمة الرياض \(hasatoday.com\) -](#)

[نبض السعودية | المملكة تستضيف منتدى المنافسة العربي الرابع في العاصمة الرياض \(nabdn.com\)](#)

[المملكة تستضيف منتدى المنافسة العربي الرابع في العاصمة الرياض - خليجيون 24 \(khalijiwn24.com\)](#)

[مجلة شبابيك العالمية | المملكة تستضيف منتدى المنافسة العربي الرابع في عاصمتها الرياض \(shababeks.com\)](#)

[المملكة تستضيف منتدى المنافسة العربي الرابع في عاصمتها الرياض | سواح إيجي \(sawahegy.com\)](#)

[المملكة تستضيف منتدى المنافسة العربي الرابع في الرياض - صحيفة المناطق السعودية \(almnatiq.net\)](#)

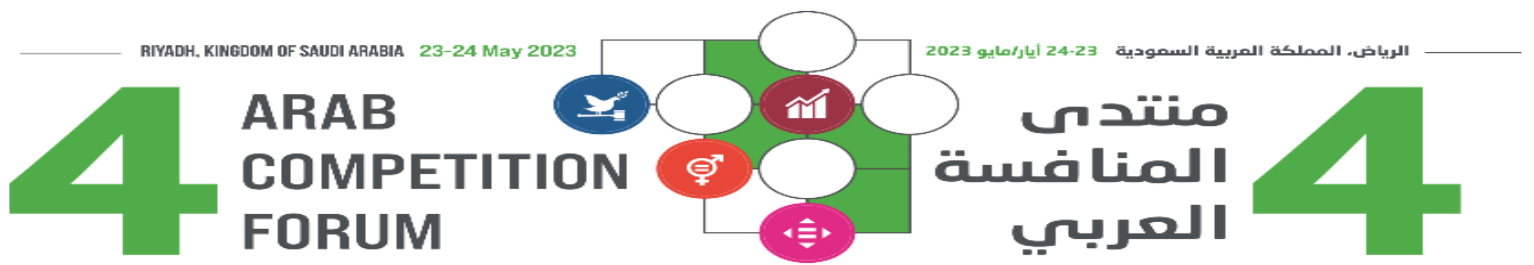
[المملكة تستضيف منتدى المنافسة العربي الرابع في الرياض \(trend-alealam.com\)](#)

[المملكة تستضيف منتدى المنافسة العربي الرابع \(al-jazirah.com\)](#)

[السعودية تتجح مرة جديدة في خلق مساحة للنمو الإقتصادي \(lbcgroup.tv\) Lebanon News - ...](#)

[اقتصادي / منتدى المنافسة العربي الرابع يتناول تعزيز فعالية سلطات المنافسة في البلدان النامية وكالة الأنباء السعودية \(spa.gov.sa\)](#)

[منتدى المنافسة العربي يناقش تعزيز فعالية السلطات في البلدان النامية | صحيفة مكة \(makkahnewspaper.com\)](#)



[منتدى المنافسة العربي الرابع ينطلق في الرياض\(emaratalyoum.website\)](http://emaratalyoum.website)

[إدارة حماية المستهلك تشارك في انطلاق أعمال منتدى المنافسة الرابع للمنطقة العربية بمدينة الرياض\(bna.bh\)](http://bna.bh)

[ESCWA & Partners Host 4th Arab Competition Forum in Riyadh | Mirage News](#)

[Saudi Arabia to Host Fourth Arab Competition Forum in Riyadh The official Saudi Press Agency \(spa.gov.sa\)](#)

[Saudi Arabia to host Arab Competition Forum in Riyadh \(arabnews.com\)](http://arabnews.com)

[Saudi Arabia to Host 4th Arab Competition Forum in Riyadh \(aawsat.com\)](http://aawsat.com)